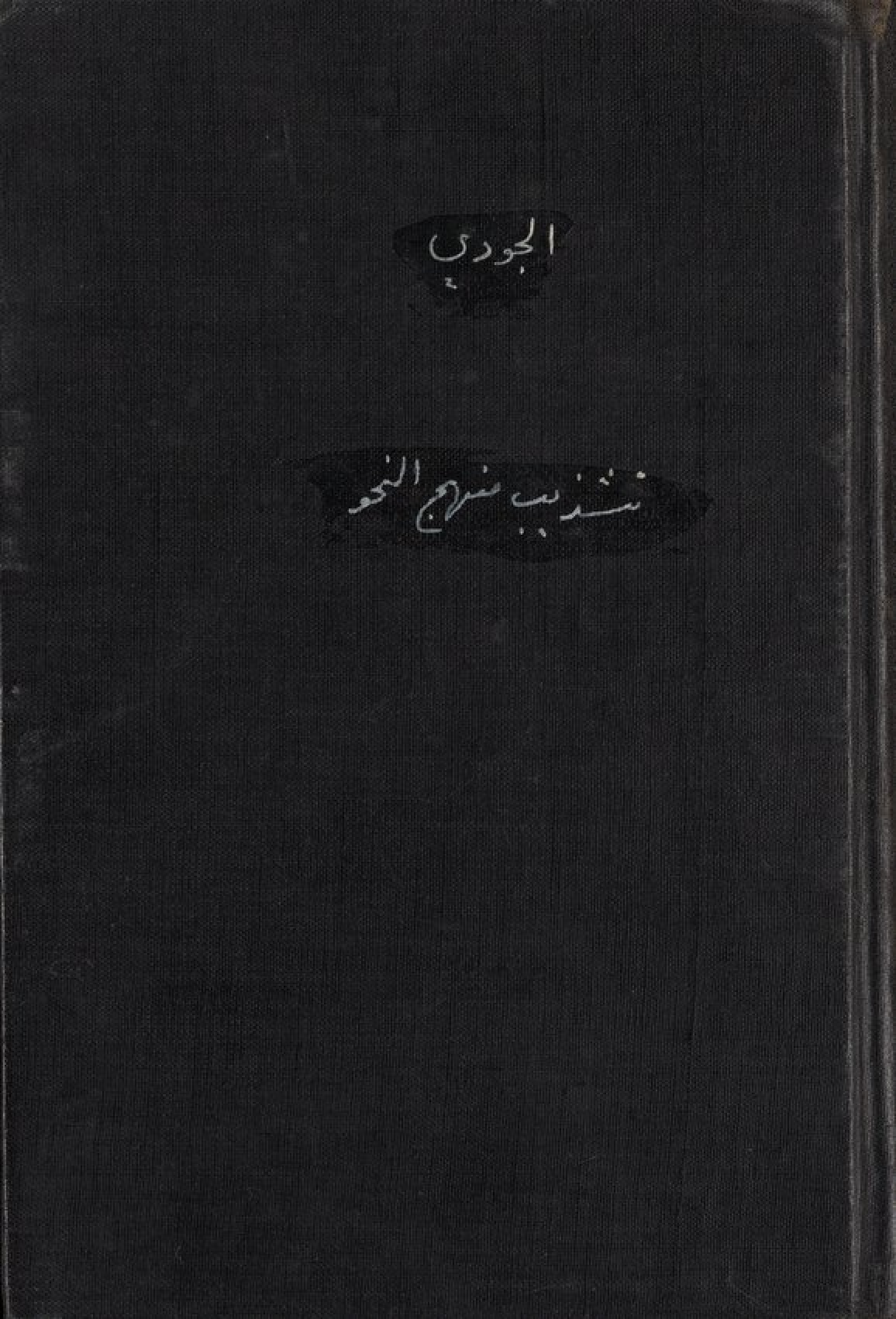
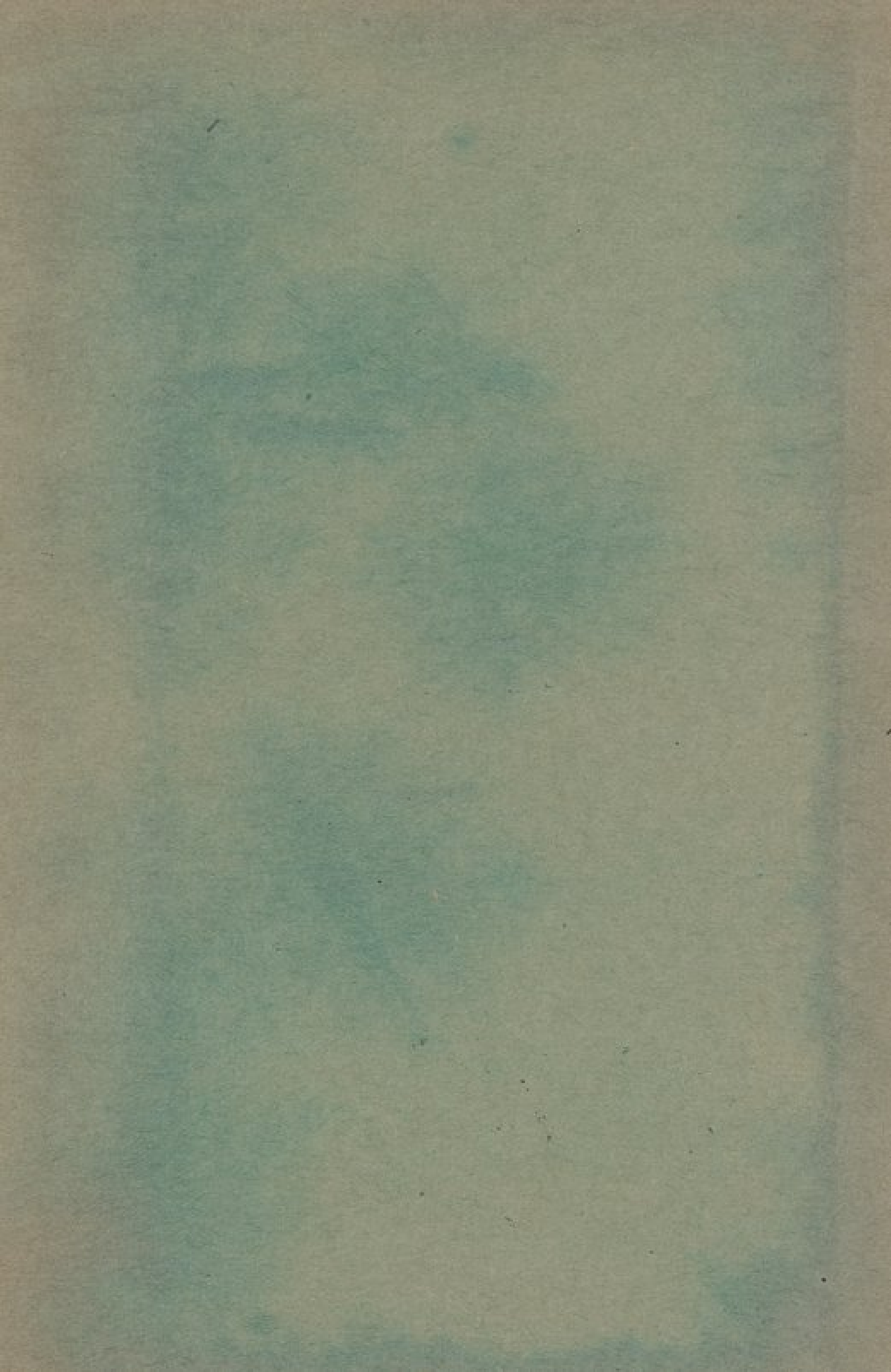
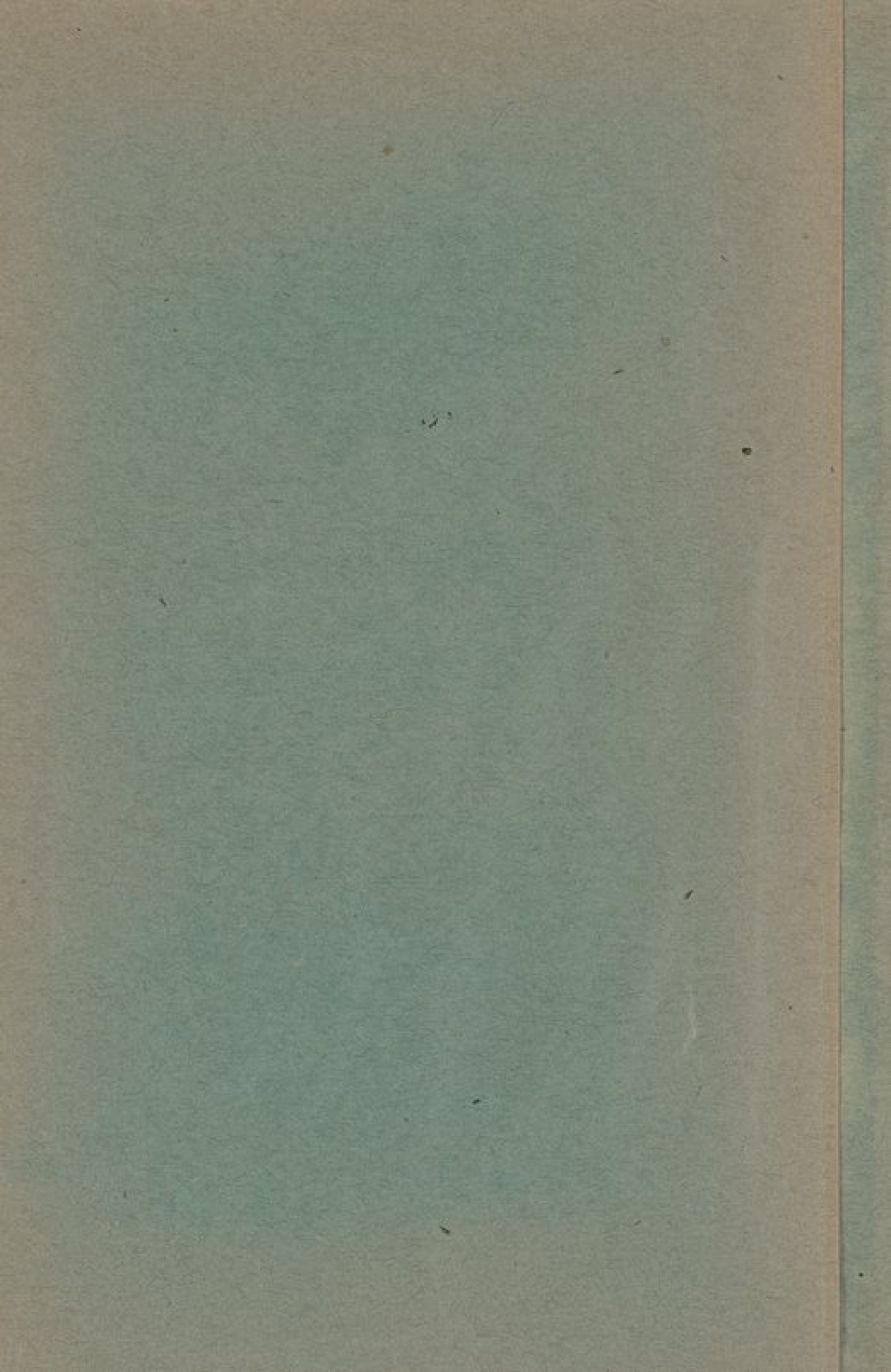

الجودي
تشذيب شرح النحو







تهذيب منهج النحو

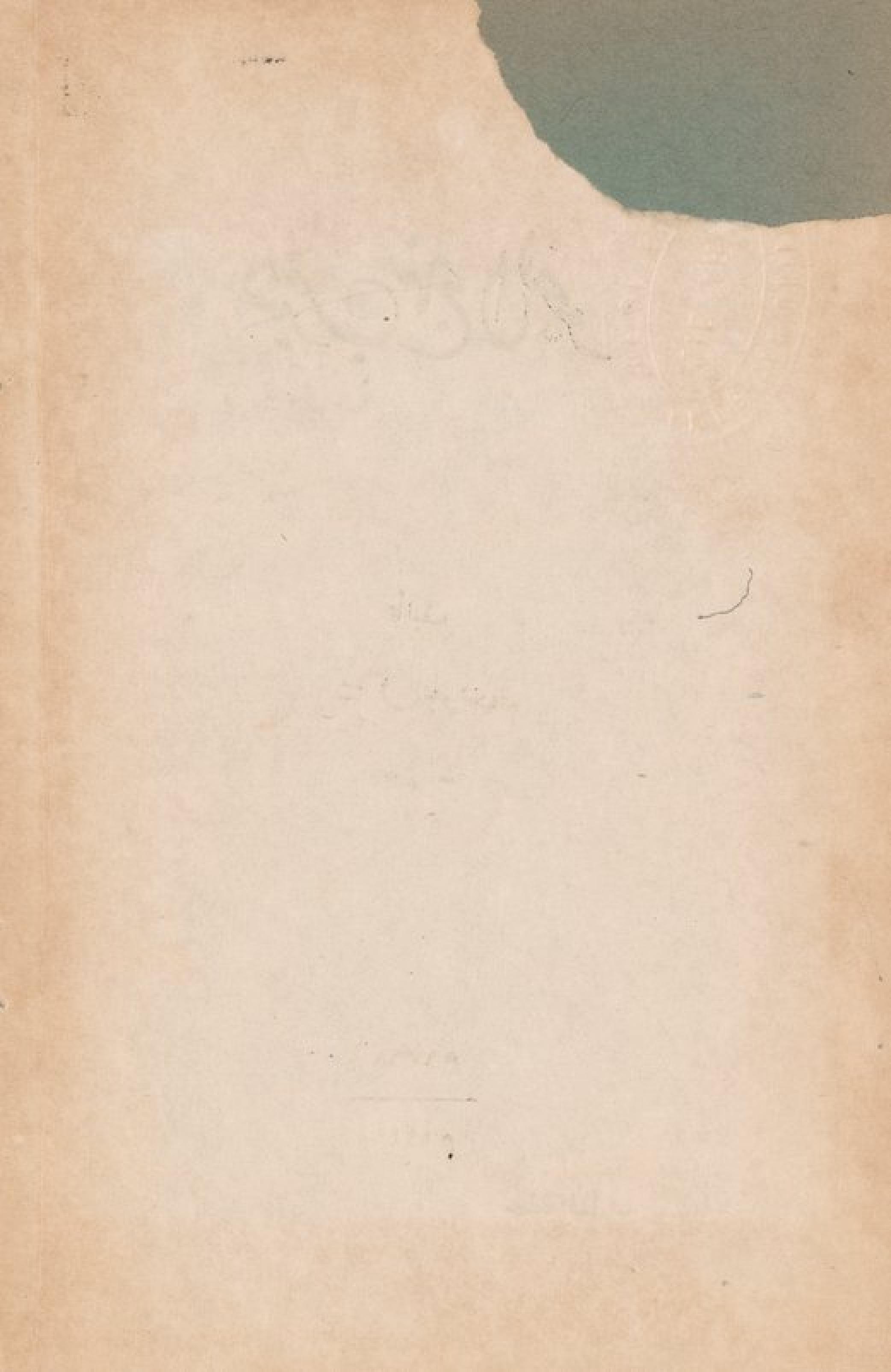
تأليف

شاكر الجودي

١٣٦٨ هـ

١٩٤٩ م

مطبعة المعارف - بغداد

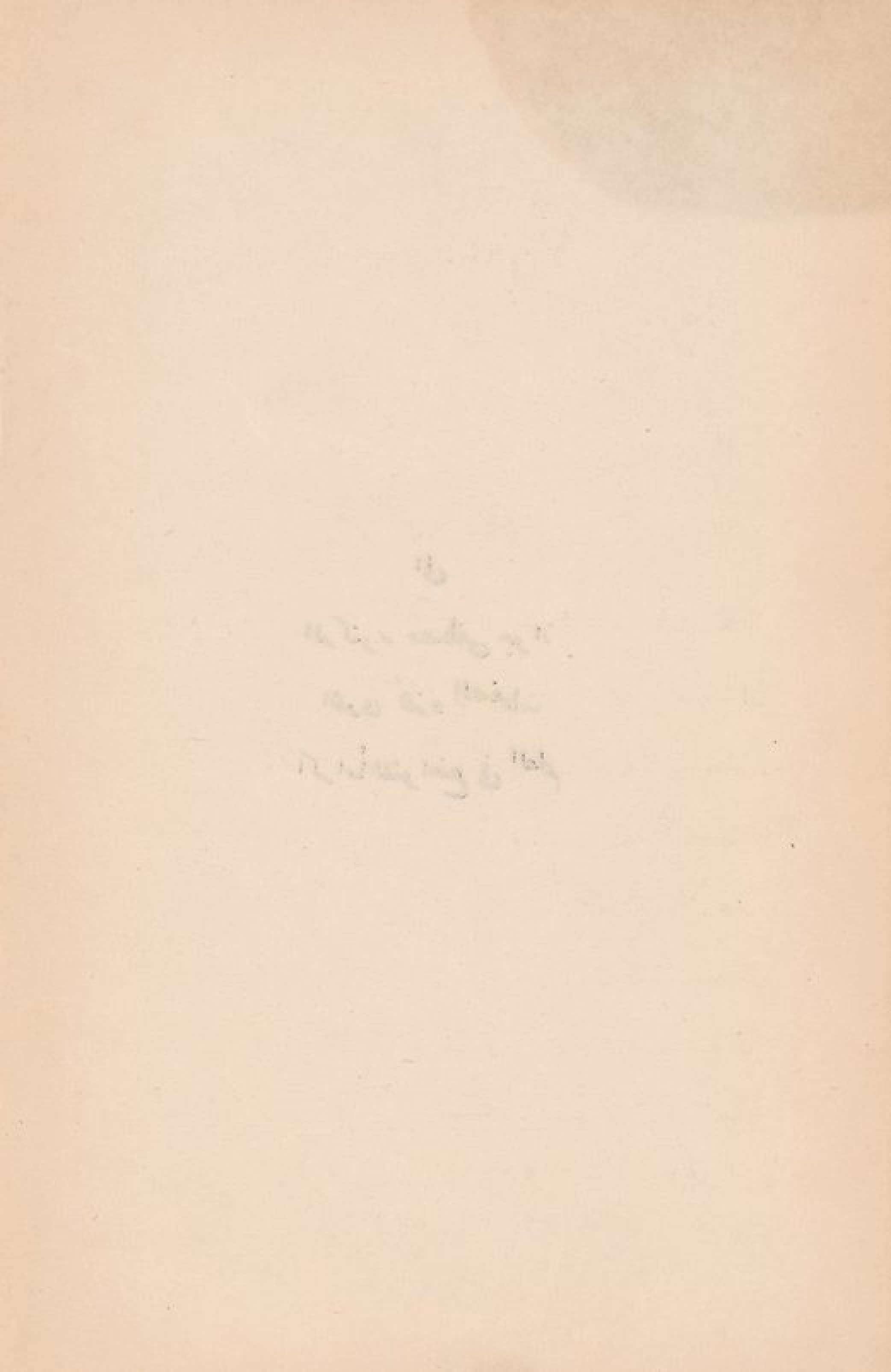


الى

الدكتور مصطفى جواد

اهدى هذه الصفحات

اكراماً للتواضع فى العلم



المقدمة

يسمع كل منا بين حين وآخر ، صيحات من هنا وهناك شاكية صعوبة العربية : كتابتها ونحوها وصرفها ، وكلنا نعلم الآراء التي يرتؤونها لتسهيل ما يرون فيها من صعوبة ؛ فبعضهم يرى استبدال حروف لاتينية بحروفها ، وبعض يرى الاكتفاء بعاميتها عن فصحاها ، وآخرون يعتقدون أن اللغات الأجنبية أقدر على استيعاب علوم العصر وفنونه منها . . . هذه صيحات أخشى أن تنتهي باندفاعات قد تكون هوجاً ، فتميل بنا عن لغتنا ، إن لم نتدارك الأمر قبل استفحاله ، وإن لم نحاول الاستجابة الى ما هو حق من هذه الصيحات ، قبل أن تمر بنا أحوال

يستغل فيها الشعوبيون هذه الاندفاعات، فيوجهونها الوجهة التي يريدون. وما مقررات المؤتمر الثقافي[1] لجامعة الدول العربية الا صدى للأمر الواقع من جهة، واستجابة لهذه الصيحات من جهة أخرى.

وغير خاف أن اللغة ليست غاية بذاتها، وإنما هي واسطة للتفاهم ولاستيعاب نتاج الفكر في ماضيه وحاضره ومستقبله، وللتلذذ بما احتوته وما ستحتويه من روائع الكنوز. هذا الى أنها رمز للقومية والدين اللذين نعتز بهما... كل هذا يدعونا الى التفكير في تسهيل ما صعب منها، وتقريب ما بعد منها عن الأفهام، أفهام الناس عامتهم لا خاصتهم ممن وهبت لهم الطبيعة قابليات خاصة تؤهلهم للغوص في أعماق بحورها بالكد المتواصل طوال الأعمار.

وإذا كان البعض يرى خير السبل لتيسير اللغة، أن نحسن تدريسها وأن نهيء لدارسيها من المدرسين من يستطيعون تحبيبها الى نفوسهم، ومن الكتب ما يقربها من مداركهم، فان هذا لا يمنع أن نيسر المادة وطريقة تدريسها معاً ما وجدنا الى ذلك سبيلا.

(١) المنعقد بلبنان في ايلول ١٩٤٧ م

لن مقترحاتي هذه لا تمس أصول اللغة ، ولا تأثير لها في
إضاعة أي كان من تراثنا . فلو أني اقترحت مثلاً أن ينصب جمع
المؤنث السالم بالفتحة بدلاً من الكسرة ، أو لو أني اقترحت ألا
نهتم بتأنيث العدد وتذكيره مع المعدود ، أو لو اقترحت صرف
الممنوع من الصرف ، أجل لو اقترحت مثل هذه المقترحات كما
يرى البعض ، للقي هذا المقترح انتقاداً وجيهاً ؛ ذلك أن قبول
أمثال هذه المقترحات قد يعرّض كثيراً من تراثنا لأن يكون
خارجاً عن القواعد الجديدة . . أما ومقترحاتي لا تمس أصول
اللغة ، كما قدمت ، ولا تعرّض شيئاً من تراثنا الى الخروج عن
القواعد التي نراها ، أو أن القواعد التي نراها لا تخرج عنه ،
فنحن نعتقد أن باب نقدنا سيضيق .

* * *

واني في مقترحاتي هذه استهدف تغييراً في الأسماء دون
العبث بالمسميات . والأسماء الجديدة التي اقترحتها ليست شيئاً
أبتكره ، كما سيتضح عند كل بحث كل موضوع ، وانما أرمي الى
حذف موضوعات من مناهج الدراسة والحاقها بموضوعات أخرى .

والحاق موضوع بآخر ، على هذا النحو ، ليس بالأمر الجديد في مناهجنا الدراسية ، فنحن مثلاً قد ألحقنا موضوع (أخوات صار) بصورة عملية بموضوع الحال ، وألحقنا موضوع عطف البيان بموضوع البدل ، كما ألحقنا موضوع النعت المقطوع بالنعت .. أجل إننا ألحقنا هذه الموضوعات بموضوعات اخرى ، لأن الفروق التي بينهما لا تستحق ان نفرد لكل منهما باباً خاصاً في مناهجنا بحيث نضطر الدارسين الى حفظ موضوعات متعددة من الممكن جمعها لوجوه من الشبه فيما بينها ، لا لأن الموضوعات الملحقة والملحق بها شيء واحد تماماً . كما ان تغيير الأسماء ليس بالأمر المستحدث في النحو ؛ فقد سميت الظروف بـ (المحال)[1] وبـ (الغايات)[2] وسمي النفي بـ (التبرئة)[3] وسمي الجر بـ(الخفض) ولا يزال يسمى كذلك ، وكثيراً ما سمي الاثبات (بالايجاب)[4]

---

(١) مفاتيح العلوم لمحمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي ص ٣٥

(٢) الزمخشري في مفصله ويؤيده ابن يعيش في شرحه (الشرح ص ٨٥ ج ٤)

(٣) مفاتيح العلوم ص ٣٦

(٤) شرح المفصل ج ١ ص ٧٤

والفعل اللازم (بالقاصر) .

وبالنظر لما بينت من أن هذه المقترحات لا تمس أصول اللغة ، ولا تحدث تغييراً جوهرياً في قواعدها ، فهي ، إن وضعت موضع التنفيذ ، لا تمنع أن يتخذ ذوو الرأي مقترحات أخرى في موضوع التيسير . .

* * *

ومما أود ألا تفوتني الاشارة اليه ، أن أئمة النحاة لم يكونوا متشددين في قواعد اللغة ، فهم الذين جوّزوا عدّ (الذين) من ملحقات جمع المذكر السالم ، وعدّ (بوع) مثلاً فعلاً مبنياً للمجهول كما جوّزوا وقوع الكاف موقع تاء الفاعل ، وجوّزوا غير هذا وذاك وذلك مما يضيق المقام عن إيراده كله . نعم كان النحاة رحيبةً صدورهم ، بعيدين عن التشدد ، فهلا اعتبرنا بهم في رحابة الصدر والتسامح !

هذا الى أن النحاة في كثير من وجهاتهم كانوا يبنون قواعد اللغة على أسس لفظية ، فالجملة عندهم تامة ما احتوت على المسند والمسند اليه . ولو أنهم راعوا المعنى لاقتنعوا بأن ذكر المسند

والمسند اليه في كثير من الأحايين ، لا يكفي في إتمام قصد المتكلم أو فهم السامع ، ومن هذا نرى أن وصفهم (الحال) مثلاً بأنها فضلة أمر يحتاج الى نقاش .

ومن هنات النحاة أيضاً صب اهتمامهم في الاستشهاد على الشعر ، وواضح أن الشاعر مقيد بالأوزان والقوافي مما يضطره في الأحايين الى الخروج عن قواعد اللغة .

* * *

وأخيراً فأنا إذ أقدم هذه المقترحات ، فليس المهم في نظري أن تكون مقبولة ، ولكن المهم أن أبذل جهدي وهو جهد المقل ، في مجال الخدمة ، لعل هذه الخدمة على ضآلتها ، ستكون حافزاً لغيري على ولوج هذا الباب بعقلية أسمى ، وعلمية أرجح ، ومذهب أسد . ومهما اختلفت بنا المذاهب ، أو تشعبت بنا السبل ، فنحن جميعاً نتفق في هدف واحد هو التمسك بهذه اللغة الكريمة ، والسير بها في معارج العلاء لتساير ما نطمح اليه من نهضة في نواحي حياتنا كافة .

وبعد ، فاني شاكر كل ناقد يعينني على ما أنا بسبيله ، ويقفني على ما لم أقف عليه من العلم والرأي .

المقترح الأول

أرى أن يحذف من مناهج الدراسة موضوع الأفعال الناقصة ، وتلحق دراسته بموضوع الحال ، فيكون اسم الفعل الناقص فاعلا له ، وخبره حالا صاحبها هذا الفاعل وعاملها ذاك الفعل .

بين الفعلين التام والناقص :

يتضح من كتب أئمة النحو أنهم لا يكادون يفرقون الفعل الناقص عن الفعل التام ، وأنهم في كثير من بحوثهم وتخريجاتهم يقاربون بين هذين النوعين من الأفعال لدرجة المساواة فيما بينهما ، فقد وردت الأفعال الناقصة تامة كما وردت ناقصة ، نحو : ما شاء الله كان أي حدث ، ونحو : وإن كان ذو عسرة أي حضر ، ونحو : فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ، أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح ، ونحو : خالدين فيها ما دامت السموات والأرض ، أي ما بقيت ونحو قول أحدهم :

وبات وباتت له ليلة

كليلة ذي العائر الأرمد

يريد بـ (بات) دخل في المبيت . قال ابن كيسان : (بات) يجوز ان يجري مجرى (نام) ويجوز أن يجري مجرى (كان) ، نحو :

تطاول ليلك بالأثمد

وبات الخليّ ولم أرقد

ونحو : بات بالقوم أي نزل بهم ليلاً . ومثلها (أضحى) في ورودها تامة نحو : « اذا الليلة الشهباء أضحى جليدها » أي بقي جليدها حتى أضحى أي دخل في الضحى[1] .

هذه الأمثله وغيرها كثير، تثبت أن الأفعال الناقصة تساوي الأفعال التامة في عدم احتياجها الى الخبر في كثير من الأحيان .

وقد ذهب الكوفيون الى أن خبر كان واخواتها منصوب على الحالية .

قال ابن هشام[2] : « واذا قلت : كان زيد قائماً ، جاز أن تكون (كان) ناقصة فقائماً خبرها، وأن تكون تامة فيكون (قائماً) حالا من فاعلها . واذا قلت : كان زيد أخاك ، وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة » . وسيمر بنا البحث في أن الحال تكون معرفة في كثير من المواضع لدرجه أن تقييدها بالنكرة أمر ليس ذا بال . واذا ماشينا رأي النحاة في أن الحال ترد معرفة اذا أمكن تأويلها بالنكرة ، كان باستطاعتنا تأويل

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩

(٢) المرجع السابق ص ٣٥٩

(أخاً لك) بالنكرة فتكون الجملة : كان زيد أخاً لك ، وبهذا يزول ما يحذر منه ابن هشام فتكون (كان) تامة في الحالين .

هذا الى أننا في إعرابنا ننص على أن الفاعل واسم الفعل الناقص يرفعان بالفعل ، أي ان الفعلين التام والناقص يستويان في كونهما عاملي الرفع ، وننص كذلك على أن الحال وخبر الفعل الناقص ينصبان بالفعل ، فالفعلان التام والناقص يستويان في كونهما عاملي النصب .

ومن وجوه الشبه بينهما أن مصادرهما ومشتقاتهما تعملان عملها .

ولعل كل مابين الأفعال التامة والناقصة من وجوه الاختلاف أن الثانية ، إن لم ترد تامة ، تحتاج الى خبر ، أي أنها لا تعدو أن تكون أفعالاً تامة فيها الحال واجبة الذكر .

قوة الفعل [1]

إن ضعف العامل وقوته كثيراً ما كانا موضع اهتمام النحاة ،

---

(١) نبحث في هذا مجاراة لنظرية العامل التي جعلها النحاة أساس النحو ، تلك النظرية التي هاجمها ابن مضاء القرطبي في (كتاب الرد على =

ولذا أردنا أن نقف قليلا لنوازن بين الفعلين التام والناقص من حيث قوتهما أو ضعفهما . وسيبدو لنا جلياً أنهما متساويان فيهما فلا يبقى مجال للتفريق بينهما من هذه الناحية ، أو في الأقل ، سيظهر تقارب كبير بينهما .

فاذا قيل ان الفعل الناقص أقوى من الفعل التام بدلالة قدرته على نصب خبر لا بد من ذكره أو تقديره ، وان الفعل التام يكتفي بمرفوعه ، فقد مرّ بنا أن الفعل الناقص يكون تاماً في كثير من الأحيان فلا ينصب خبراً ، وأن الفعل التام قد ينصب حالاً .

والأفعال الناقصة ليست أقوى من الأفعال التامة بدلالة أنها لا ترد تامة حسب ، بل قد ترد زائدة حتى لتضعف عن رفع معمول واحد [1] .

= النحاة) .. قال الاشموني : (ما) عامل ضعيف لايقوى على العمل . وقال ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ١٩٨ : والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي .

(١) كقول الفرزدق :

فكيف اذا مررت بدار قوم
وجيران لنا كانوا كرام =

أما أن الفعل الناقص يعمل مقدراً[1] ، فذلك ما لا يقتصر

= وقول الخليل : إن من أفضلهم كان زيداً . . وقول الفرزدق ايضاً :

في لجة غمرت أباك بحورها

في الجاهلية كان والاسلام

وقول آخر :

ولبست سربال الشباب أزورها

ولنعم كان شبيبة المحتال

وقول فاطمة بنت أسد :

أنت تكون ماجد نبيل

اذا تهب شمأل بليل

والزيادة ليست مقصورة على أم الباب ، بل قد يزاد غيرها نحو : ما أصبح أبردها ، ما أمسى أدفأها . ونحو :

عدو عينيك وشانيها

أصبح مشغول بمشغول

ونحو :

أعاذل قولي ما هويت فأوبي

كثيراً أرى أمسى لديك ذنوبي

(١) كقول النعمان بن المنذر :

قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً

فما اعتذارك من قول اذا قيلا ؟!

عليه ، بل يشاركه فيه الفعل التام ، كقولنا : نحن العربَ نكرم الضيف، وكقولنا: اذا صديقك حضر فأكرمه . واذا نحن أخذنا برأي الكوفيين القائل إن اسم كان مرفوع لا بها ولكنه باق على رفعه[1] أي انه مرفوع بالخبر . فما بنا حاجة الى التحدث عن قوة الفعل الناقص ولا عن ضعفه . ولعل رأي الكوفيين هذا هو الصحيح بدلالة عدّنا اسم الفعل الناقص مسنداً اليه وخبره مسنداً ، فلا يكون الفعل الناقص ركناً في الجملة .

معاني الأفعال الناقصة :

في العربية عشرة أفعال بمعنى (صار) وهي : آض ، رجع ، عاد ، استحال ، ارتدّ ، فقد ، حار (ماضي يحور) ، تحوّل ، غدا ، راح[2] . وكتب النحو تنص على أن هذه الأفعال تعمل عمل

---

(١) شرح الاشموني ج ١ ص ٣٢٨

(٢) شرح الاشموني ج ١ ص ٣٣٢ . ويضيف سيبويه الفعل (جاء) اذا تضمن معنى (صار) (المصدر نفسه ص ٣٣٧) . وابن يعيش في شرح المفصل ج ٧ ص ٩٠ يقول : « غدا زيد ماشياً وراح محمد راكباً ، يريد الاخبار بهذه الاحوال في هذه الازمنة ، والذي يدل أن المنصوب بها في مذهب الخبر وليس بحال وقوع المعرفة فيه ، نحو قولك : غدا زيد=

(صار) أي أنها ترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها ، ولكننا في مناهجنا التدريسية لا نلتفت الى هذا النص ، وانما نعدّها أفعالاً تامة ترفع فاعلاً وتنصب حالاً ، فما الذي يمنع أن نعامل سائر الأفعال الناقصة معاملة أخوات صار ؟! ..

ولو أننا التفتنا الى معاني الأفعال الناقصة التفاتة أخرى ، لرأينا أفعالاً نعدّها تامة على الرغم من كونها توافقها في المعنى ، علاوة على ما رأينا من موافقتها إياها في أثرها في رفع المرفوع ونصب المنصوب . فالأفعال : ظل ، ما زال ، ما برح ، ما فتىء ، ما انفك ، هذه الأفعال ناقصة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، ولكن الأفعال : بقي ، دام ، استمر ، ثبت ، اطّرد ، مضى ، .. هـذه الأفعال تامة ترفع فاعلاً وتنصب حالاً على الرغم من كونها توافق الأفعال السابقة في معانيها . . ومثلها الفعل (ما دام) الذي

= أخاك ، وراح محمد صديقك ، كما تقول : كان زيد أخاك » فهذه الافعال عند ابن يعيش تنصب حالاً لولا أن هذه الحال قد ترد معرفة . وبالنظر لتجويز النحاة ورود الحال معرفة ، بتأويل حيناً وبلا تأويل حيناً آخر ، فنحن نعتقد أن هذا المانع من عدّها حالاً ، أمر ليس ذا بال . وهذا هو المعمول به في مناهجنا التدريسية .

يوافق من حيث معناه الأفعال : ما بقي ، ما استمر ، ما ثبت ، ما اطرد ، ما مضى ، ولكن الفعل (ما دام) ناقص وموافقاته في المعنى أفعال تامة !.

أما الأفعال : بات ، أصبح ، أضحى ، أمسى ، فأكثر استعمالها بمعنى (صار) التي لا تختلف في معناها عن : تحوّل ، انكبّ ، انقلب ، ولكن هذه الأفعال تامة والأفعال السابقة لها ناقصة !..

قلت : إن الأفعال الناقصة ، التي ذكرتها ، مساوية في معانيها لما ذكرت من الأفعال التامة ، لا تساوياً كاملاً وفي جميع الأحوال ، بل ان هذا التساوي أو بالأصح التقارب في المعاني مما يقرّب الفكرة من الأذهان ، أو مما يوضح تأثير الفعلين التام والناقص في المرفوعات والمنصوبات ، وعلى هذا فالمعنى ليس سنداً اعتمد عليه في هذا ، ولو كان المعنى هو المعوّل عليه لكان في اختلاف معاني الأفعال الناقصة أنفسها ما يبرر لنا تبويبها على حسب معانيها ، كما كان لنا ما يبرر تبويب الأفعال التامة على حسب معانيها أيضاً ..

ووجود هذه المرادفات للأفعال الناقصة ينقض كثيراً من رأي النحاة في أن الأفعال الناقصة تدل على الزمان ولا تدل على الحدوث.

وإتماماً لهذا نشير الى نقطة ربما كانت من الأهمية بمكان، تلك هي أن الأفعال الناقصة لا يقتصر فيها على ذكر مرفوعها، لأن ذكر منصوبها واجب يؤدي حذفه الى نقص معنى الجملة نقصاً يشبه النقص الذي يحصل في معنى الجملة اذا ذكر مرفوع فعلها المتعدي دون ذكر المفعول به، وهذا ما سنبحثه عند رأينا في أن الحال ليست فضلة، وهذا أيضاً ماسبق أن أشرنا اليه على الصفحة ١٤ من هذا الكتاب.

الفاعل واسم الفعل الناقص أو المبتدأ:

كثيراً ما يقارب النحاة بين الفاعل واسم الفعل الناقص، قال الأشموني[١] : « كان وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر فيرفعن المبتدأ ويسمى اسمهن حقيقة وفاعلهن مجازاً، وينصبن الخبر ويسمى خبرهن حقيقة ومفعولهن مجازاً». فنحن، على رأي الأشموني، إن سمّينا اسم الفعل الناقص بالفاعل فلسنا بمخطئين ولو كانت

(١) ج ١ ص ١٩٥ في بحثه عن (ما) المحمولة على (ليس)

تسميتنا هذه مجازية . ولا شك في أن المجاز لا يمكن أن يكون إلا لوجود علاقة بينه وبين الحقيقة ، وهذه العلاقة هي مما يقرّب الفاعل من اسم الفعل الناقص ويجعلها شيئاً واحداً . فكما أن المجاز يفيد ما تفيده الحقيقة ، كذلك اسم الفعل الناقص يفيد ما يفيده الفاعل .

ولعل من أوجه الشبه بينهما أن كلاً منهما هو المسند اليه في الجملة . ولو أعرنا المعنى التفاتة خاصة لرأينا الفاعل والمبتدأ (الذي أصبح اسماً للفعل الناقص بعد دخوله عليه) لرأيناهما شيئاً واحداً ، ف (الوفد) فاعل حقيقة واصطلاحاً في قولنا : سافر الوفد ، وهو الفاعل حقيقةً في قولنا : الوفد سافر ، ولكنه مبتدأ اصطلاحاً .

ومن القواعد النحوية أن اسم الفعل الناقص وصاحب الحال معرفتان ، ولكنهما يتفقان في كونهما قد يشذان عن ذلك ، فالأحوال الآتية وردت من نكرة :

١) عليه مائة بيضاً

٢) فيها اثنتان وأربعون حلوبةً

سوداً كخافية الغراب الأسحم

٣) وفي الحديث: صلّى رسول الله (ص) جالساً ، وصلّى وراءه رجال قياما .

قال ابن هشام[1] : « فهذه المواضع ونحوها مجيء الحال فيها من النكرة قياسي ، كما أن الابتداء بالنكرة في نظائرها قياسي » .

أما الأشموني فيتحدث عن صاحب الحال عما يوهم أنه يتحدث عن المبتدأ ، قال : « يجيء صاحب الحال نكرة اذا خصص بوصف كقراءة بعضهم : ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً ، وكقول أحدهم :

نجيت يارب نوحاً واستجبت له

في فلك ماخرٍ في اليمّ مشحونا[2]

واذا خصص باضافة نحو: « في أربعة أيام سواءً للسائلين »، واذا خصص بمعمول نحو: «عجبت من ضربٍ أخوك شديداً»[3] أو أن يظهر الحال بعد في نحو : وما أهلكنا من قرية إلا ولها

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٤٢١

(٢) شرح الأشموني ج ٣ ص ٣١

(٣) العامل هو المصدر (ضرب) والمعمول هو الفاعل (أخو) وصاحب الحال هنا (ضرب) المخصص بالمعمول .

كتاب معلوم . وقول أحدهم :

ما حم من عيش حمى واقيا

ولا ترى من أحد باقيا

أو بعد نهي نحو : لا يبغ آمرؤ على امرىء مستسهلاً »

ونحو قول قطري بن الفجاءة :

لا يركنن أحد الى الاحجام

يوم الوغى متخوفاً لحمام

أو بعد استفهام كقوله :

يا صاح هل حم عيش باقياً فترى

لنفسك العذر في إبعادها الأملا

وزيد على ذلك :

١ ـ أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو : أو كالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها .

٢ ـ أن يكون الوصف فيها على خلاف الأصل نحو : هذا خاتم حديداً .

٣ ـ أن تشترك النكرة والمعرفة في الحال نحو : هؤلاء

ناس وعبدالله منطلقين .

وورد في شرح قطر الندى وبل الصدى[1] ما هو أوضح للعلاقة بين صاحب الحال والمبتدأ ، قال ابن هشام : « وشرط صاحبها التعريف أو التخصيص أو التعميم أو التأخير » . ولا فرق في هذا بين أن يكون الحال مفرداً أو جملة ، قال في مغني اللبيب[2] « وهذا ذكر مبارك أنزلناه ، فلك أن تقدر الجمله صفة للنكرة وهو الظاهر ، ولك أن تقدرها حالاً منها لأنها تخصصت بالوصف » .

ويقول الزمخشري في مفصله حين يتحدث عن المبتدأ والخبر : « ويجيئان معرفتين معاً ونكرتين »[3] ويؤيده[4] ابن يعيش في قوله ويضرب هذين المثلين : « ما كان أحد مثلك ، وما كان أحد مجترئاً عليك » .

فمما تقدم يتضح أنْ ليس بين الفاعل واسم الفعل الناقص

---

(١) ص ٢٤١

(٢) ج ٢ ص ٧٢

(٣) شرح ابن يعيش ج ٧ ص ٩١

(٤) المرجع السابق ص ٩٦

(الذي هو مبتدأ في الأصل) فروق تستحق أن يفرق بينهما بوجبها . .

الحال وخبر الفعل الناقص :

يتفق النحاة على أن كلاً من الحال والخبر وصف . قال ابن هشام[1] : (فقولي وصف ، جنس يدخل تحته الحال والخبر والصفة » . وهذا الوصف قد يكون ، في الحال والخبر ، منتقلاً كقولنا : جاء زيد ضاحكاً ، وكان زيد ضاحكاً . كما يكون ثابتاً كقوله تعالى « وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلا » وكقوله تعالى « كان الله غفوراً رحيما »)

واذا قلنا إن الحال والخبر كليهما وصف، فمعنى هذا أن أولهما وصف لصاحب الحال وثانيهما وصف لاسم الفعل الناقص الذى نرى أن يسمى بالفاعل فيكون هو صاحب الحال عندما نعد خبر الفعل الناقص حالاً[2] .

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٢٦٢

(٢) ولعل مما يدل على تقاربها أيضاً أن كلاً منهما قد يأتي من الضمير المستتر نحو : نخرج منها خائفاً ، ونحو : كان بعباده رؤوفاً .

وربما كان من المفيد أن نستهدي (علم المعاني) فيما نذهب اليه، فان هذا العلم يقرر أن قصر الفعل على أحد معمولاته إنما هو قصر صفة على موصوف، ويستثني من ذلك قصر الفعل على الحال . . . فانه قصر موصوف على صفة. ولشرح هذا نقول:

إن المسند في الجملة هو صفة، والمسند اليه موصوف في قولنا: (تكلم محمد). فاذا قصرنا وقلنا: (إنما تكلم محمد) كان القصر قصر صفة على موصوف، أي قصر الفعل على الفاعل أي قصر المسند على المسند اليه. واذا قصرنا وقلنا: (إنما محمد تكلم) كان القصر قصر موصوف على صفة، أي قصر المبتدإ على الخبر أي قصر المسند على المسند إليه. فاذا رجعنا الى ما يقرره (علم المعاني) من استثناء الحال كما سبق أن ذكرنا، أدركنا أن الحال لا تختلف عن أحد ركني الجملة في كونها صفة أي لا تختلف عن المسند. فاذا قلنا (إنما تكلم محمد صادقاً) كان هذا النوع من القصر قصر موصوف على صفة، أي قصر الفاعل على الحال.. ومن هذا يتضح أن قصر الفاعل على الحال كقصر الفاعل على الفعل؛ لأن كلاً منهما قصر موصوف على صفة، وهو أيضاً كقصر المبتدإ على الخبر

وكقصر المسند اليه على المسند . اذن فقولنا : (إنما تكلم محمد صادقاً) المراد به صدق محمد لا تكلمه ، فـ (صادقاً) ركن في الجملة، وذلك غير ما يراه النحاة .

والحال والخبر قد يتعددان . وقد علل النحاة تعدد الحال بكونها مشابهة للخبر والنعت[1] . قال ابن يعيش : « واعلم أنه قد يكون للانسان حالان فصاعداً لأن الحال خبر[2] ، والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعداً »[3] .

ومن الفروق بين الحال والخبر أن الحال تأتي مشتقة لا جامدة ، ولكنها قد تأتي أيضاً جامدة اذا صحّ تأويلها بالمشتق. كقوله تعالى : «فانفروا ثباتٍ » فثبات حال من الواو وهي جامدة ولكنها في تأويل المشتق أي متفرقين . قال ابن مالك : « ويكثر الجمود فيها » ، فهي تأتي جامدة اذا دلت على سعر أو مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب ، أي إذا أمكن تأويلها بالمشتق نحو :

---

(١) شرح الأشموني ج ٣ ص ٧٤

(٢) وقول ابن يعيش هذا يؤكد ما ذهبنا اليه من أن الحال ركن في الجملة لا فضلة .

(٣) شرح المفصل ج ٢ ص ٥٦

بعته البر مداً بكذا	أي مستمراً
بعته يداً بيد	أي مقابضة (أي متقابضين)
كرّ زيد أسداً	أي كأسد (أي مشبهاً بالأسد)
أدخلوا رجلاً رجلاً	أي مترتبين

وقال الاشموني[1] : « وقد تقع الحال جامدة غير مؤوّلة بالمشتق في ست مسائل وهي :

١ – أن تكون موصوفة نحو : إنا أنزلناه قرآناً عربياً ،. فتمثّل لها بشراً سويا .

٢ – أن تكون دالة على عدد نحو : فتمّ ميقات ربه أربعين ليلة .

٣ – أن تكون طوراً واقعاً فيه تفصيل نحو : هذا بسراً أطيب منه رطبا .

٤ – أن تكون نوعاً لصاحبها نحو : هذا مالك ذهباً .

٥ – أوفرعاً له نحو : هذا حديدك خاتماً . وتنحتون الجبالَ بيوتاً .

---

(١) ج ٣ ص ١٢

٦ — أو أصلاً له نحو : هذا خاتمك حديداً . أأسجد لمن خلقت طيناً[١] .

٧ — أو تكون دالة على تشبيه[٢] نحو :

فما بالنا أمس أسدَ العرين

وما بالنا اليوم شاةَ النجف !؟

ونحو :

بدت قمراً ومالت خوط بان

وفاحت عنبراً ورنت غزالا

مما تقدم يظهر أن هذا الفرق[٣] ليس له من الأهمية ما يبرر لنا إفراد كل منهما في باب خاص به .

ومن الفروق بين الحال والخبر أيضاً أن الحال تأتي نكرة ، ولكنها قد تأتي معرفة اذا أمكن تأويلها بالنكرة نحو :

أدخلوا الأول فالأول   أي مترتبين

---

(١) انتهى كلام الاشموني

(٢) من مطالعات الدكتور مصطفى جواد

(٣) وهو كون الحال مشتقة

أرسلها العراكَ أي معتركة

جاؤا الجماء الغفير أي جميعاً

اجتهد وحدك أي منفرداً

جاؤوا قضّهم بقضيضهم أي جميعاً

جاءت الخيل بدادِ[1] أي متبددة

وقد نصّ النحاة[2] على تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتاً ، لأنّ الغالب كونها مشتقه وصاحبها معرفة . والواقع أن هذه المحذورة في غير محلها لأنّ المعنى المستفاد من الجملة هو الذي يقرر كون اللفظة حالاً أو نعتاً بدلالة كون المعارف المارة الذكر أحوالاً ، ولذا لا نستغرب أن أجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل ، فأجازوا : جاء زيد الراكبَ[3] .

ومن وجوه الشبه بين الحال وخبر الفعل الناقص أن كلاً

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٢٦٨ وبداد في الأصل علم على جنس التبدد ، كما أن فجار علم للفجرة .

(٢) شرح الأشموني ج ٣ ص ١٧

(٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها

منهما يأتي جملة وشبه جملة كما يرد مفرداً ، والجملة التي ترد خبراً لا تخلو من رابط كما هو المطلوب في الجملة الحالية أحياناً.

ولعلنا لا نعدو الحقيقة إذا أوردنا في هـذا المقام قول ابن يعيش[1] : « فأشبه قولك : جاء عبد الله راكباً ، قولك : ضرب عبد الله رجلاً ، ولأجل هذا الشبه استحقت الحال أن تكون منصوبة مثله (أي مثل المفعول به). » وإذا كان ابن يعيش يرى هذا الشبه بين الحال والمفعول به فكيف نعجز عن رؤيته بين الحال وخبر الفعل الناقص ؟!

ومن وجوه الشبه أيضاً بين الحال وخبر الفعل الناقص أن كليهما يصلح للوقوع في جواب (كيف). تقول :

جاء زيد مسرعاً . . . فكأن سائلاً سأل : كيف جاء ؟

كان زيد مسرعاً . . . فكأن سائلاً سأل : كيف كان ؟

أقبل محمد ضاحكاً . . . فكأن سائلاً سأل : كيف أقبل ؟

أصبح محمد ضاحكاً . . . فكأن سائلاً سأل : كيف أصبح ؟

وهكذا . . . .

---

(١) شرح المفصل ج ٢ ص ٥٥ .

قال ابن يعيش في موضوع الحال : « واعتباره بأن يقع في جواب (كيف) فاذا قلت : أقبل عبدالله ضاحكاً ، فكأن سائلاً سأل : كيف أقبل ؟ فقلت : أقبل ضاحكاً ، كما يقع المفعول له[1] في جواب : لم فعلت ؟

وأخيراً فلنلتفت الى هذين المثالين :

(١) كيفما تسلك أسلك .

(٢) كيفما تكن أكن .

فلفظة (كيفما) في المثال الأول حال عامله فعل الشرط (تسلك) ، وهي في المثال الثاني خبر لفعل الشرط (تكن) . وهذا مظهر آخر من مظاهر التقارب بين الفعلين التام والناقص ، ولا فرق بينهما إلا في الاصطلاح الذي نحاول تجنبه . هذا التقارب هو الذي حدا النحاة على أن يقولوا : « (كيفما) تدل على الحالية » جامعين بذلك بين الحال وخبر الفعل الناقص ، وهذا القول نفسه يصح على (كيف) الاستفهامية التي تعد حالاً في قولنا : كيف أقبلت ؟ وخبراً في قولنا : كيف أصبحت ؟ .

---

(١) يريد المفعول لأجله .

والنحاة يذهبون الى أن أسماء الشرط التي تدل على الظرفية يكون عامل نصبها فعل الشرط إذا كان تاماً، ويكون عامل نصبها جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ناقصاً . وتلك لعمري محاولة غير ناجحة في التفريق بين أثر الفعل التام وأثر الفعل الناقص ، ويظهر عدم نجاح هذه المحاولة للمتأمل لهذين المثالين :

(١) أين تجلسْ أجلس .

(٢) أين تكنْ أكن .

وان وحدة تأثير هذين الفعلين تظهر جلية اذا قلنا : إن تجلس تحت الشجرة أجلس معك ، إنْ تكن تحت الشجرة أكن معك ، حيث يتعلق الظرفان كلاهما بفعلي الشرط ..

تقدم الحال والخبر :

إن الحال في تقدمها على صاحبها شبيهة بالخبر في تقدمه على المبتدأ ، نحو :

إذا المرء أعيته المروءة ناشئاً ... فمطلبها كهلاً عليه شديد

فلفظة (كهلاً) حال من الهاء في (عليه) وقد تقدمت عليه .

ومثلها الخبر في تقدمه نحو : وكان حقاً علينا نصر المؤمنين ، ونحو :

لا طيب للعيش ما دامت منغصةً

لذاته بادّكار الموت والهرم

ونحو : سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم

فليس سواءً عالم وجهول

وقد تتقدم الحال على عاملها وصاحبها معاً ، نحو :

غافلاً تعرض المنية للمر

ء فيدعى ولات حين إباء

ونحو : مجرداً زيد مضروب ، مخلصاً زيد دعا ، خشعاً أبصارهم يخرجون . ومثله خبر الفعل الناقص في تقدمه على الفعل واسمه معاً ، نحو : مصحيةً كانت السماء ، غزيراً أمسى المطر ، قائماً لم يزل زيد ، قاعداً لم يكن عمرو ، ونحو :

مه عاذلي فهائماً لن أبرحا

بمثل أو أحسن من شمس الضحى

* * *

أما صاحب الحال واسم الفعل الناقص ، فتشابهان في عدم

جواز تقدمهما على الفعل ، فاذا قيل : علي جاء مبتسماً ، فان صاحب الحال هو الضمير المستتر في (جاء) ، واذا قيل : علي كان مبتسماً ، فان اسم الفعل الناقص هو الضمير المستتر في (كان) .

وأما في موضع الحذف فقد يحذف عامل الحال وصاحبها كقولك : راشداً (للقاصد السفر) وهذا يشبه قولك : معافى ، لمن سألك : كيف أصبح سعيد ؟ حيث حذف الفعل الناقص واسمه .

ليست الحال فضلة :

المعروف لدى النحاة أن الحال فضلة ، وعلى هذا جرينا . ولكننا لو تدبرناها لأيقنا أنها ليست كذلك ، وانما هي جزء من الجملة لا يمكن الاستغناء عنه . فبامكاننا أن نستغني عنها اذا كان اللفظ هو أساس ما نضع من قواعد ، أما اذا كان المعنى هو ذلك الأساس فلا مجال للاستغناء عنها ، فجملة (خُلق الانسان) كاملة في نظر النحاة ما دامت تحوي المسند والمسند اليه ، واذن فمن الممكن على هذا الأساس اللفظي ، أن نستغني عن قولنا (ضعيفاً) فيصح كون الحال فضلة . ولكننا لو أنعمنا النظر في مقصده تعالى من

قوله (خلق الانسان ضعيفاً) لأدركنا أن حذف الحال يؤثر في المعنى المقصود فيجعله مبتوراً غير واف بالمرام . ولو أننا أنعمنا النظر أكثر من هذا لأدركنا أن الله تعالى في قوله (خلق الانسان ضعيفاً) إنما أراد ضعفه لا خلقه . وإذن فالحال تفيد ما يفيده الفعل أي أنها لا تقل عن المسند تأثيراً في المعنى أو هي المسند في بعض الأحيان إن لم تقل في كلها[1] . قال تعالى : (وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين) و (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم) ، فلو أننا استغنينا عن الحال في الجملة الاولى باعتبار أن الحال فضلة لأصبحت (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما) ولو استغنينا عن الحال فى الجملة الثانية لأصبحت (وما كان الله ليعذبهم) . ولا شك في أن القارىء يحس اختلالاً كبيراً في معنى كل جملة بعد حذف الحال منها ، أو يحس بتبدل المعنى تبدلاً جوهرياً . ونقول مثل هذا في هاتين الآيتين الكريمتين (ولا تمش في الأرض مرحاً) و (ولا تقربوا الصلاة

---

(١) كما أثبتنا ذلك في ضوء (علم المعاني) . راجع ص ٣٦ من هذا الكتاب .

وانتم سكارى) .

ولعل النحاة ، لما سبق بيانه ، نصوا[1] على أن الحال قد يذكر وجوباً ، وذلك عندما يكون ساداً مسد عمدة ، نحو : ضربي العبد مسيئاً ، ونحو : خرجت فاذا الأمير جالساً[2] ، أو عندما يتوقف عليه المعنى[3] كقول أحدهم :

انما الميت من يعيش كئيباً

كاسفاً باله قليل الرجاء

فان (كئيباً) حال من الضمير المستتر في (يعيش) ، ولا يمكن أن يستغني الكلام عن هذه الحال ، لأنك لو استغنيت عنها فاقتصرت على قولك : « انما الميت من يعيش » لتناقض الكلام

---

(١) شرح الأشموني ج ٣ ص ٥

(٢) في هذا المثال يجوز عدّ (جالساً) حالاً سادة مسد الخبر ، ويجوز عدّها خبراً فترفع . ولست ادري كيف يمكن أن تعد فضلة في حاليتها وعمدة في خبريتها ، مع ان موقعها من معنى الجملة واحد في الحالتين .

(٣) قال الأشموني في موضوع الحال : « قد يتوقف معنى الكلام عليها » ج ٣ ص ١٧٤

وفسد ، إذ تكون قد أخبرت عن الشيء بضده [1] . . وقال ابن يعيش في موضوع الحال [2] : «والحال تشبه المفعول وليست به ، ألا ترى أنه يعمل فيها الفعل اللازم غير المتعدي نحو : جاء زيد راكباً ، وأقبل عبد الله مسرعاً . فأقبل وجاء فعلان لازمان غير متعديين . وقد عملا في الحال فدلّ ذلك أنها ليست مفعولة كضرب زيد عمراً . ومما يدل انها ليست مفعولة أنها هي الفاعل في المعنى وليست غيره ، فالراكب في جاء زيد راكباً ، هو زيد».
ولا شك في أن كون الحال فاعلاً في المعنى ، كما يقول ابن يعيش ، فمعناه أن أصل الجملة : (جاء الراكب) . ونحن نرى أن أصل الجملة (ركب زيد) أو (زيد راكب) . ومهما يكن من أمر ، فان الحال عمدة وليست فضلة ، على كلا التأويلين : تأويل ابن يعيش وتأويلنا .

ولعل كون الحال عمدة يكون أوضح عندما يكون « عامل الحال معنى فعل ، كقولك : فيها زيد مقيماً ، وهذا عمرو منطلقاً ، ومه

---

(1) شرح الأشموني ج ٢ ص ٨

(2) شرح المفصل ج ٢ ص ٥٥

شأنك قائماً ؟ ومالك واقفاً ؟ وكقوله تعالى : هذا بعلي شيخاً ، و : فما لهم عن التذكرة معرضين[1] » . حيث يبدو جلياً أن الحال ركن في الجملة يعز على المعنى حذفه . وعلى هذا قال ابن يعيش في بيان عامل الحال في جملة (هذا عمرو منطلقاً) :

« والغرض أنك أردت أن تنبه المخاطب لعمرو في حالة انطلاقه ، ولا بدّ من ذكر (منطلقاً)لأن الفائدة به منعقدة[2] » . ولكن من العجيب قوله[3] : « ألا ترى أن قولك : جاء زيد راكباً ، فيه إخبار بالمجيء والركوب ، إلا أن الركوب جاء على سبيل الفضلة لأن الاسم قبله قد استوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل » . نعم من العجيب قوله إن الركوب جاء على سبيل الفضلة مع أن القول فيه إخبار بالمجيء والركوب معاً ! ألا يدل ذلك على أن النحاة لا يلتفتون الى المعنى قدر التفاتهم الى اللفظ ؟ !

---

(١) شرح المفصل ج ٢ ص ٥٥

(٢) شرح المفصل ج ٢ ص ٥٦ [ولا يخفى على اللبيب أن تقديم الجار والمجرور في قوله (به منعقدة) يدل على ان المتأخر مختص بالمتقدم] .

(٣) المرجع السابق .

ولعل أوضح ما يؤيد أن الحال ليست فضلة ، هو الحال التي تنصب بعامل مضمر، كقولهم للمرتحل: راشداً مهدياً ، ومصاحباً معاناً ، باضمار (اذهب) ، وللقادم : مأجوراً مبروراً ، أي رجعت فان عدّ هذه الأحوال فضلة ، مع أنها هي وحدها المذكورة في الكلام أولاً ، ومع أنها هي كل قصد المتكلم ثانياً ، وعدّ الأفعال والفاعلين هي العمدة مع أنها محذوفة أولاً ، ومع أنها ليست هي قصد المتكلم الرئيسي ثانياً ، أجل إن عدّ هذه الأحوال فضلة، يدل على إمعان في الابتعاد عن المعنى، وإغراق لا مبرر له في الاهتمام باللفظ. ونقول مثل هذا في أحوال الجملتين الآتيتين : أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى ؟، و « بلى قادرين » .

فمن كل هذا يتبين أن وصف النحاة للحال بأنها فضلة أمر لا يستند الى معنى الجملة ، وإنما يستند الى لفظها . وعلينا نحن ، في النظر الى قواعد اللغة ، أن نعض على المعنى بالنواجذ .

ويتضح أيضاً أن الحال لا تختلف عن أحد ركني الجملة في إفادة المعنى المراد ، وفي أن حذفها يؤثر تأثيراً كبيراً في الجملة فيحدث تغييراً جوهرياً فيها ، وذلك مما يحملنا على أن نقول بأن

الحال اذا ذكرت كانت جزءاً من المسند أو هي المسند نفسه . لهذا نعتقد أن لفظة (فضلة) لا يجوز أن توصف بها الحال ، كما لا يجوز أن يوصف بها أيّ موضوع كان من موضوعات النحو ، فالنعت مثلاً لا يجوز أن يوصف بها لأن الاستغناء عنه اذا جعل الجملة كاملة لفظاً ، فلن يجعلها كاملة معنى . ونقول مثل هذا في سائر الموضوعات التي عدّها النحاه فضلة . ولنا الى هذا الموضوع عودة عابرة في المقترح الثالث .

مقترحنا عند النحاة :

أورد الأشموني[1] هذا البيت :

أقادوا من دمي وتوعدوني

وكنت ولا ينهنهني الوعيد

وقال في إعرابه : « وكنت : الواو عاطفة . كان : يجوز ان تكون تامة ، فتاء المتكلم فاعلها ، ويجوز أن تكون ناقصة ، فتاء المتكلم اسمها ، وخبرها محذوف أي : كنت قبل توعدهم إياي . ولا : الواو للحال ، لا حرف نفي . . . وجملة المضارع المنفي بلا مع فاعله

(١) ج ٢ ص ٥٥

ومفعوله في محل نصب حال من تاء الفاعل في (كنت) الواقع فاعلاً أو اسماً لكان » . ويقول بحالية هذه الجملة (ولا ينهنهني الوعيد) أيضاً ابن الناظم والشيخ عبد القاهر وابن مالك. وهؤلاء متفقون على أن الجملة حال ، وان كانوا مختلفين في تخريجها الذي لا يهمنا البحث فيه في هذا المقام . فلنعد الى مناقشة الأشموني في قوله : «(كان) يجوز أن تكون تامة فتاء المتكلم فاعلها » فان (كان) في مثل هذا الموضوع لا يمكن أن تكون تامة لأنها لا تكتفي بمرفوعها ، فهي ليست ككان في قوله تعالى « كانت السموات والأرض» حيث يجوز الاستغناء عن الخبر والاكتفاء بالمرفوع[1]. أما في البيت المتقدم ذكره فهي ناقصة لا محالة ، لاحتياجها الى الخبر . وبالنظر الى أن بعض النحاة يعرب هذا الخبر حالاً واسم (كان) التي لا يمكن أن تكون تامة هنا ، فاعلاً ، فمعنى هذا أن لمقترحنا أصلاً في تفكير النحاة . ومثل هذا القول نقوله في

---

(١) قال الزمخشري في مفصله : « ونقصانهن من حيث أن نحو ضرب وقتل كلام متى أخذ مرفوعه ، وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاماً » شرح المفصل ج ٧ ص ٨٩ .

إعراب جملة (وكان ولا يدعى لأب) في هذا البيت :

أكسبته الورق البيض أباً

ولقد كان ولا يدعى لأب[1]

* * *

ولنلتفت الى ابن خالويه في إعرابه جملة من الآيات . وقبل أن نورد شيئاً من إعرابه نشير الى أنه يقول : « دفعٌ بفعلها» ويريد:

---

(١) ونقول أيضاً إن (كان) لا يمكن أن تكون تامة في : « إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب » وفي « زيد كان له مال » فان (كان) في هذين المثالين كليهما لا يمكن أن تكون تامه ، وذلك لاحتياجها الى المنصوب حتما ، اذ أن أصل الجملة الاولى « له قلب » والثانية « له مال » أي أن (كان) دخلت على جملة اسمية فيها مبتدأ وخبر ، والقول بتمامها في مثل هذين المثالين كما يقول ابن هشام في (مغني اللبيب ج ٢ ص ١٣٣) لا يمكن أن يصح في رأينا إلا اذا صح أن النحاة يسمون اسم كان الناقصة فاعلا ، وذلك ما نذهب نحن اليه . وكون (كان) تامة في المثالين المتقدمين ، تخريج قد يوافقنا عليه البعض ، ذلك أننا نستطيع تأويل (كان) بـ (حدث) فتكون الجملة الاولى (حدث له قلب) والثانية (حدث له مال) ، ولكن المعنى اذا استقام في الجملة الثانية فلن يستقيم في الأولى .

هي فاعل . . قال في اعراب : « وأنى له الذكرى » : الذكرى : رفع بفعلها[1].

وقال في إعراب : «أليس الله بأحكم الحاكمين» ليس : فعل، واسم الله تعالى رفع بليس[2].

وقال في اعراب : « يوم يكون الناس كالفراش المبثوث»[3]: يكون : فعل مضارع ، ... الناس : رفع بفعلهم[4].

وقال ابن هشام[5] : « ... كقوله تعالى : (فما منكم من أحد عنه حاجزين) فأحد اسمها وحاجزين خبرها ، ومنكم متعلق بمحذف تقديره أعني، ويحتمل أن (أحداً) فاعل منكم لاعتماده على النفي » . وأراه بقوله (فاعل) يريد أنه مبتدأ مؤخر، ومنكم خبره المقدم بدلالة قوله : « لاعتماده على النفي » فمن هذا يتضح أن ابن

---

(١) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص ٨٤

(٢) و (٣) المرجع السابق ص ١٣٢ و ١٦٠

(٤) وفي إعراب « وتكون الجبال كالعهن المنفوش » يقول : إعرابه كاعراب الاول .

(٥) شرح شذور الذهب ص ٢٠٥ و ٢٠٦ .

هشام لا يتردد في تسمية المبتدإ بالفاعل .

وفي إعراب البيت الآتي نرى الأشموني يساوي الفاعل واسم (لا) المحمولة على (ليس) . أما البيت فهو :

وحلّت سواد القلب لا أنا باغيا

سواها ، ولا عن حبّها متراخيا

وأما إعرابه فيقول فيه : « يمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر . . . »[1] يريد بذلك فاعل الفعل الذي يقدر إضماره ، على حين أننا لا نشك في كون (أنا) اسم (لا) المحمولة على ليس . وهذا يدل على التقارب بين الفاعل والمبتدإ أو بين الفاعل واسم الفعل الناقص في رأي إمام كالأشموني .

ويقول الدكتور شوقي ضيف[2] : « فباب (كان) يدمج في باب الفعل العام ، لأنّ (كان) فعل ، وليس يهمنا أن يكون تاماً أو ناقصاً ، ومن أجل ذلك نعرب المرفوع فاعلاً ، أما المنصوب فنعربه حالاً ، وهو رأي الكوفيين في إعراب خبرها » . ويعود

---

(١) ج ١ ص ٤٢٩ .

(٢) مقدمة كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ص ٥٤ .

الدكتور ضيف فيعدّ اسم (ليس) فاعلاً لها كما يتضح ذلك من قوله[1] : «. . . وتفسيرها أن الفاعل إما أن يذكر وهذا واضح، وإما أن يحذف في مثل : زيد قام، وقد يحذف وجوباً في الفعل المضارع الخاص بالمتكلم والمتكلمين والمخاطب، وفي صيغة التعجب وفي نعم وبئس وفي باب الاستثناء وفي مثل : ليس إلا ..... »

وقال الزمخشري[2] : «الرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره وخبر إنّ وأخواتها و(لا) التي لنفي الجنس، واسم (ما) و(لا) المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب : المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب (كان) والاسم في باب (إنّ)، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس، ملحقات بالمفعول[3]».. هذا ما يقوله الزمخشري،

---

(1) المرجع السابق ص ٩٣ .

(2) شرح المفصل ج ١ ص ٧١ و ٧٢ .

(3) ونحن لا نتفق مع ابن يعيش في شرح عبارة الزمخشري :=

أما ابن يعيش فيؤيده في شرحه فيقول : (وقوله « وكل واحد منها[1] علم على معنى » يريد الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والاضافة ولولا ارادة جعل كل واحد منها على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة الى كثرتها وتعددها) . وقد اتضح لنا أن تسمية اسم الفعل الناقص بالفاعل وخبره بالحال أمر لا تأثير له في المعنى ، فلا حاجة الى كثرتها وتعددها . ومن هذا يظهر أيضاً أن الفاعلية والمفعولية والاضافة أصول ، وسائر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فروع لها ، فاذا نحن ألحقنا اسم الفعل الناقص بالفاعل

= « والفاعل واحد ليس الا » بأن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ، فان تعدد اشتغل به ، ذلك لأن المفهوم من سياق عبارة الزمخشري قصده أن الفاعل أصل وسائر المرفوعات ملحقات به بدلالة قوله : « وأما المبتدأ والخبر .... » وبدلالة قوله أيضاً: « وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب » وبدلالة أن ابن يعيش يعود فيقول في بحث الفاعل : « ثم قدم الكلام على الفاعل لأنه الاصل في استحقاق الرفع ، وما عداه محمول عليه » .

(١) يريد أنواع الاعراب .

وخبره بالحال ، فلا نعدو كوننا ألحقنا الفروع بأصولها[1].

* * *

لننتقل الآن الى التعاريف التي يضعها النحاة للفاعل . قال الزمخشري : « الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدّماً عليه » . فمن هذا يتضح أن الزمخشري لم يفرّق بين أن يكون الفعل أو شبهه تاماً أو ناقصاً . وقال ابن يعيش[2] : « واعلم أن الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ؛ ولذلك كان في الإيجاب والنفي » . ومن هذا أيضاً يظهر أن هؤلاء النحويين ، الذين يحكي عنهم ابن يعيش ، في تعريفهم للفاعل ، لم يفرّقوا بينه وبين اسم الفعل الناقص . ثم يقول : « وبعضهم يقول في وصفه : كل اسم تقدمه فعل غير مغيّر عن بنيته ، وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم » ، ويريد بقوله «غير مغيّر عن بنيته» غير مبني المجهول . وهذا التعريف كذلك لم يفرق الفاعل عن اسم الفعل الناقص .

---

(١) وان كان ابن السراج وسيبويه يريان المبتدأ والخبر أصلي المرفوعات .

(٢) شرح المفصل ج ١ ص ٧٤ .

وقال بعضهم في وصفه : « وهو الاسم الذي يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبراً ، كأنه احترز بقوله : لمجرد كونه خبراً ، من الخبر اذا تضمن معنى الاستفهام من نحو : أين زيد ؟ وكيف محمد ؟ ومتى الخروج ؟ فان هذه الظروف التي وقعت أخباراً يجب تقديمها ، لكن لا لمجرد كونه خبراً ، بل لما تضمنه الخبر من الاستفهام الذي له صدر الكلام » . وهذا تعريف آخر أعم وأشمل من التعاريف السابقة التي ذكرناها . ثم يقول ابن يعيش : « وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة ، أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم اياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والايجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدماً عليه » . اذن فالأصل أن يكون الفعل مقدماً عليه ، سواء أكان هذا الفعل تاماً أم ناقصاً .

وقال ابن هشام في مبحث حذف الخبر : « ضربي زيداً قائماً ، أصله : ضربي زيداً حاصل اذا كان قائماً ، فحاصل : خبر، واذا : ظرف مضاف الى (كان) التامة وفاعلها مستتر فيها . . . وقائماً : حال .... [1] » ومعنى هذا أن الفعل (كان) تام في قولنا:

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٢٩

« كان زيد قائماً » ، زيد فاعله ، وقائم حال من هذا الفاعل . فهل يرضى عنا أساتذة العربية إذا قدمنا للطلبة هذا الاعراب ؟!

وأخيراً فان ابن هشام يقول : « ويسمى الأول من معمولي باب (كان) اسماً وفاعلاً ، ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً[1] »

أفعال المقاربة :

الواقع أننا في مدارسنا لا نلتفت الى كون هذه الأفعال أفعالاً ناقصة ، فلا نطلب في إعرابنا بيان الاسم والخبر ، ولكننا نعدّ الاسم فاعلاً ، أما خبرها فلا نلتفت الى أكثر من أنه فعل مضارع منصوب حيناً ومرفوع حيناً آخر . هذا الى أن هذه الأفعال غير محدودة ، فقد قال عنها الأشموني بعد أن ذكرها[2] : « .. وما يدل على شروع المسمى باسمها في خبرها وهي كثيرة ذكرت منها سبعة » . وبعد ذلك يذكر أفعالاً أخرى كجعل وهبّ وطفق ويعدها من أفعال الشروع[3] .

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٣٠

(٢) ج ١ ص ٢٠١

(٣) المرجع السابق ص ٢٠٢

وما بنا حاجة الى سرد وجوه الشبه بين أفعال المقاربة والأفعال التامة [1] ، فذلك ما فصلناه في بحث الأفعال الناقصة ، ولكننا مع ذلك نذكر ما قاله الأشموني بصدد إعراب هذا البيت :

وقد جعلت قلوص بني زياد

من الأكوار مرتعها قريب

قال [2] : « وقد ذهبت طائفة من العلماء الى أن (جعل) في هذا البيت فعل تام قاصر ، وأن (قلوص) فاعل (جعل) ، وأن جملة « مرتعها قريب » ، في محل نصب حال ، والمعنى : أقبلت قلوص بني زياد قريبة المرتع من الأكوار » . واذا علمنا أن قوله هذا هو بصدد البحث في أن (جعل) فعل من أفعال الشروع يرفع الاسم وينصب الخبر ، أدركنا أن هذه الطائفة من العلماء ، التي يروي عنها الأشموني ، لا تتردد في تسمية اسم فعل المقاربة بالفاعل وخبره بالحال ، بدلالة أن هذا الفعل ليس تاماً ، كما ذهبوا اليه ، وذلك لاحتياجه الى الخبر .

---

(١) قد تأتي : كرب ، وعسى ، واخلولق ، وأوشك ، تامة (الأشموني ج ١ ص ٤٦٠)

(٢) الاشموني ج ١ ص ٤٧٦

الأحرف المشبهة بليس :

ان اقتراحنا لا يغيّر وضع هذه الأحرف ولا عملها ؛ فهي تعمل ، إن عملت ، محمولة على (ليس) أو مشبهة بها ، فيكون اسمها فاعلاً وخبرها حالاً .

ولا شك في أن هذه الأحرف لاتعمل إلا بشروط ، أو أن إهمال عملها لا يكون إلا بشروط ، يضاف الى ذلك أن عمل قسم منها لهجة من لهجات العرب ؛ ولهذا رغبنا في القول بعدم إعمالها ، ولكننا آثرنا ألا نخرج عن الخطة التي رسمناها لهذه الرسالة ، وهي خطة عدم المسّ بأصول اللغة .

ملاحظة :

أطنبنا في هذا البحث لنوجز في الأبحاث التالية له ، حيث يعد الاطناب تطويلا .

نماذج اعرابيــــة

(١) أصبح الجوّ بهيجاً :

أصبح : فعل ماض

الجوّ : فاعل

بهيجاً : حال من الجوّ ، وعاملها الفعل (أصبح)

(٢) لم تزل الشمس ساطعة :

لم : حرف نفي وجزم وقلب

تزل : فعل مضارع مجزوم

الشمس : فاعل

ساطعة : حال من الشمس ، وعاملها الفعل (تزال)

(٣) أحبك ما دمت عفيفاً :

أحبك : فعل وفاعل مستتر ، ومفعول به

ما : مصدرية ظرفية

دمت : فعل ماض ، والتاء فاعله

عفيفاً : حال من الفاعل ، وعاملها الفعل (دام)

(٤) ظلَّ سعيد في الدار :

ظلَّ : فعل ماض

سعيد : فاعل

في الدار : جار ومجرور متعلقان بالفعل (ظلَّ)

المقترح الثاني

أرى أن يحذف من مناهج التدريس، موضوع الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فيعد مفعولها الأول مفعولاً به، ومفعولها الثاني حالاً صاحبها المفعول به وعاملها الفعل.

ان الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، تسمى أفعال القلوب ، وهي : ظن ، رأى ، حسب ، درى ، خال ، زعم ، وجد ، علم . والنحاة لا يسهل عليهم ضبطها ، ولهذا يضيفون اليها الأفعال : تعلّم ، جعل ، عدّ ، هبْ . ثم لا يكتفون بهذه ، بل يضيفون اليها أفعالاً أخرى هي : قال ، فقد ، عدم . قال ابن يعيش : « وقد أجرت العرب عدمت وفقدت ، مجرى ظننت ونحوه ، . . . وذلك لأن معناهما في التحصيل الى معناها ، ألا ترى أن معنى عدمت الشيء : علمته غير موجود[1] » . ثم هم لا يكتفون بهذا بل يجعلونها تشمل أفعالاً كثيرة ، فيقولون : « ان أفعال القلوب ليست كلها مما ينصب مفعولين ، إذ منها ما لا ينصب الا مفعولاً واحداً نحو : عرف وفهم ، ومنها لازم نحو : جبن وحزن[2] » . « وذهب أبو علي الفارسي الى أن (سمع) خاصة يتعدّى الى مفعولين . . . وعلى هذا يرى أبو علي أن جملة (يقول) في قولنا : سمعت زيداً يقول ، مفعول ثانٍ ، على حين

---

(١) شرح المفصل ج ٧ ص ٨٨

(٢) شرح الأشموني ج ٢ ص ٦٥

يرى ابن يعيش أنها جملة حالية[1] » . أما الصنهاجي فينص كذلك على أن الفعل (سمع) من أخوات (ظن)[2] ويعلق الأستاذ محمد محيي الدين عبدالحميد على المثال : (سمعت خليلاً يقرأ) بقوله : « الصحيح أن (سمعت) لا تنصب إلا مفعولاً واحداً وأن الفعل المضارع الذي بعد المفعول هو والضمير المستتر فيه جملة في محل نصب حال[3] » .

والنحاة يعدون هذه الأفعال من النواسخ ، أي كالأفعال الناقصة في نسخها حكم المبتدأ والخبر . ووجه الاختلاف فيما بينهما أن الأفعال الناقصة ترفع الأول وتنصب الثاني ، على حين أفعال القلوب تنصبهما كليهما . ومن يلاحظ تأثير هـــذه الأفعال في المفعولين لا يره يختلف عن تأثير سائر الأفعال المتعدية لواحد ، في المفعول به والحال . ويتضح ذلك من قولنا :

١) شاهدت الحديقة منسقةً

---

(١) شرح المفصل ج ٢ ص ٦٢ و ٩٣

(٢) متن الأجرومية ص ٧

(٣) التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية ص ١٤٧ (حاشية)

٢) وجدت الحديقة منسقة

فهم يعدون (منسقة) في الجملة الأولى حالاً ، لأنهم يرونها فضلة، أما (منسقة) في الجملة الثانية فليست في نظرهم فضلة . ولكن من ينعم النظر في معنى الجملتين وفي مراد المتكلم من كل منهما ، يدرك أن وصف هذه الحال بالفضلة ليس من الصواب في شيء ، وذلك مالا نريد الافاضة فيه بعد أن فصلناه في بحث الأفعال الناقصة .

ولعل تشابه المفعولين الأول والثاني في الجملة الثانية مع المفعول به والحال في الجملة الأولى ، لعل هذا التشابه يظهر واضحاً عندما نحذف الفعلين والفاعلين من كلتا الجملتين فيظهر المفعولان الأول والثاني مبتدأ وخبراً ، كما يظهر المفعول به والحال مبتدأً وخبراً أيضاً .

* * *

والنحاه يقولون : « إن اعتبار الحال بأن يقع في جواب « كيف[1] » . ونحن نريد أن نسير على وفق هوى النحاة ، ولكننا لو ناقشناهم لاقتنعنا بأن رأيهم هذا لا يثبت للنقاش ، إذ أن

---

(١) شرح المفصل ج ٢ ص ٥٥

المفعول المطلق يصلح كذلك للوقوع في جواب « كيف » ، تقول :

ضربه ضرباً مبرحاً ، فكأن سائلاً سأل : كيف ضربه ؟

وتقول :

مشى مشي الأمير ، فكأن سائلاً سأل : كيف مشى ؟

وقد مر بنا أن خبر الفعل الناقص يصلح كذلك للوقوع في جواب « كيف » .

ثم لنجار النحاة في اعتقادهم ، أكثر من هذا ، لأن مجاراتنا إياهم تقودنا الى أن المفعول الثاني لهذه الأفعال يصلح كذلك للوقوع في جواب « كيف » . تقول :

وجدت الأمير عادلاً ، فكأن سائلاً سأل : كيف وجدته ؟

وتقول :

ظننت الحاكم نزيهاً ، فكأن سائلاً سأل : كيف ظننته ؟

وتقول :

رأيت الدرس صعباً ، فكأن سائلاً سأل : كيف رأيته ؟

* * *

ويقول النحاة أيضاً : « إن الحال محمول على المكان وفي تأويله .

ألا ترى أنك اذا قلت : جاء زيد ضاحكاً ، معناه : في هـذه الحال ؟[1] . فعلى هذا الأساس من تفكير النحاة يمكننا أن ندعي بأن المفعول الثاني لأفعال القلوب لا يختلف عن الحال في كونه محمولاً على المكان وفي تأويله ، ألا ترى أنك اذا قلت : ظننت الفتى ضاحكاً ، معناه : في هذه الحال ؟! ..

* * *

وهناك أفعال تفيد معاني أفعال القلوب ولكنها لا تعمل عملها ، فالفعل (اعتقد) يفيد معنى الفعل (حسب) والفعل (تيقن) يفيد معنى (علم) والأفعال : نصب ، عيّن ، أقام ، ردّ ، رجع ، أرجع ، أعاد ، كلها تفيد معنى (جعل) ، والفعل (لقي) يفيد معنى (وجد) والفعل (قال) في الأحيان يفيد معنى (ظن) كما يقول النحاة . ولست أدري لماذا لا تعمل هـذه الأفعال عمل أفعال القلوب عندما تكون غير مكتفية بمنصوب واحد[2] . على أن النحاة

---

(١) شرح المفصل ج ٧ ص ٦٩

(٢) الواقع أن هذه الأفعال لا تكتفي بمنصوب واحد كما تبدو أول وهلة ، فان قلت : نصبه وسكت ، فانك تريد ان تقول : نصبه وكيلاً عنه =

ينصون على أن قسماً من هذه الأفعال تعمل عمل أفعال القلوب اذا أفادت معانيها ، ولكننا في مناهجنا التدريسية نهمل ذلك إهمال مطلقاً ، فلماذا لا نلحق بها أفعال القلوب ؟.

وأفعال القلوب في كثير من الأحيان لا تحتاج الى المفعولين « فالأكثر في (درى) أن تتعدى بالباء ، تقول : دريت بكذا ، وقال تعالى : وما أدراكم به »[1] ... وهي كذلك تشبه ألا تحتاج اليهما عندما تسد (أنّ) واسمها وخبرها مسد مفعوليها . وهي أحياناً ترد ولا تحتاج الى المفعولين أحدهما أو كليهما « فمن أمثال العرب : من يسمع يخلْ ، ففي (يخل) ضمير فاعل ، ولم يجيء بالمفعولين ، فعلى هذا تقول ظننت ظناً ، وظننت يوم الجمعة ، وظننت خلفك ، كل ذلك جائز وان لم تذكر المفعولين ، وقد تقول : ظننت ، من غير مفعولين »[2] . والنحاة يعدون القول

= وهكذا قل عن الأفعال الاخرى ، لهذا اذا قلنا إنها تكتفي بمنصوب واحد فذلك من باب التسليم جدلاً كما يقولون .

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٨٧ .

(٢) شرح المفصل ج ٧ ص ٨٣ .

أحياناً بمعنى الظن « لأن القول يدخل على جملة مفيدة فيتصورها القلب ، ويترجح عنده ذلك ، وهو الظن والاعتقاد والعبارة عنه باللسان »[٢] . وهم يعدون كذلك (ظن) بمعنى (اتهم) أحياناً ومنه قوله تعالى : « وما هو على الغيب بظنين » أي متهم . ويعدون (علم) بمعنى (عرف) ، تقول : علمته بمعنى عرفته ، ويعدون (وجد) بمعنى (أصاب) تقول : وجدت الضالة ، إذا أصبتها .

* * *

ومن عجب ما رأيت ، تقسيمهم (رأى) الى قلبية وبصرية ، فان كانت الأولى احتاجت إلى المفعولين ، وإن كانت الثانية اكتفت بمفعول واحد ، وإن ورد بعدها منصوب غيره فهو حال وليس مفعولاً ثانياً . فلو أنك قلت : (رأيت الطائر يرقص) كانت جملة (يرقص) حالية ، ولو أنك قلت : (رأيت العلم يفيد) كانت جملة (يفيد) مفعولاً ثانياً . والفرق بين (رأى) في الجملتين أنها في الأولى بصرية لأن رقص الطائر يدرك بالبصر ، وفي الثانية قلبية لأن فائدة العلم تدرك بالقلب . فعلى هذا الأساس كان علينا أن

---

(٢) المصدر السابق ص ٧٩ .

نقول بوجود (رأى) سمعية أيضاً في مثل قولنا: (رأيت الطائر يغني) لأن الغناء يدرك بالسمع. والواقع، على ما أرى، أن هذه الأفعال جميعاً بصرية ولكنها استعملت غير بصرية على سبيل المجاز.

وإذا صح تقسيم (رأى) على حسب معناها الحقيقي ومعناها المجازي، فعلام أهمل النحاة تقسيم سائر الأفعال مثل هذا التقسيم؟!

* * *

لو أننا ألغينا هذا الموضوع من مناهج التدريس، لتخلصنا من إفراد هذه الأفعال في موضوع مستقل، ومن تكليف الطالب حفظ قائمة بها، ومن تقسيم هذه القائمة إلى ما يفيد اليقين وما يفيد الرجحان، وما يرد للأمرين والغالب كونه لليقين، وما يرد للأمرين والغالب كونه للرجحان،.. لو أننا ألغينا هذا الموضوع لتخلصنا من موضوع لا مبرر لوجوده في مناهج التدريس، خاصة إذا تذكرنا أن مشتقات هذه الأفعال تعمل عملها، فهي في ذلك كسائر الأفعال، وأن المفعول الثاني كالحال قد يرد مفرداً وجملة وشبه جملة، وأن كلاً من الحال والمفعول الثاني لهذه الأفعال قد يتعدد.

وهل من الصواب أن نختم هذا البحث بإعراب بعض الآية الكريمة « الذي جعل لكم الأرض فراشاً » كما ورد في تفسير الجلالين . قالا :

« فراشاً : حال »[1] .

نموذج اعرابى

ظننتك خائفاً :

ظننتك : فعل وفاعل ومفعول به

خائفاً : حال من المفعول به ، وعامل الحال الفعل (ظن)

---

(١) تفسير الجلالين « سورة البقرة » .

المقترح الثالث

أرى أن يحذف من مناهج التدريس موضوع الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، فيعد المفعول الأول مفعولاً به، والمفعول الثاني تمييزاً.

الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، على ثلاثة أضرب :

أولها : ما يتعدى الى مفعولين تارةً، ويكون لازماً تارة أخرى، نحو: (نقص)، تقول : نقص المال، ونقصت زيداً ديناراً.

وثانيها: ما يتعدى الى مفعولين أولهما فاعل في المعنى، نحو : كسوت الفقير ثوباً، فان المفعول الأول (لابس وآخذ) ففيه فاعلية معنوية[1]. وهذه الأفعال قد ترد وهي مكتفية بمنصوب واحد، نحو : منعته من الصياح، وكسوته بثوب ففي مثل هاتين الحالتين ليست بنا حاجة الى البحث عن المفعول الثاني، لأن الغرض من النحو هو ضبط أواخر المفردات، وهي هنا مضبوطة مع وضوح المعنى.

وثالثها : ما يتعدى الى مفعولين، أولهما مسرّح دائماً، أي مطلق من قيد حرف الجر، والآخر تارةً مسرّح منه وتارة مقيد به[2]. وفي هذا الضرب أيضاً وفي ورود المفعول الثاني

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٨٣

(٢) المصدر السابق ص٣٩٦ وهذه الأفعال عشرة على ما يذكرها ابن =

مقيداً بحرف الجر ، ليس من الضروري البحث عن المفعول الثاني ؛ لأن الغاية من تعلم النحو ، كما قلنا ، هي أن يستطيع الكاتب أو القارىء ضبط أواخر المفردات ، فان ضبطها بالجر صحيحة فما به حاجة الى البحث عن مجهولات قد تعدّ معميات بالنسبة الى الغاية[1] ، خاصة إذا كان الكاتب أو القارىء مدركاً

= هشام، وهي: أمر ، استغفر، اختار، كنى ، سمّى، دعا ، صدق ، زوّج ، كال ، وزن .

(١) الفعل (دخل) يتعدى بنفسه ، تقول : دخلت البيت ، ويتعدى بحرف الجر ، تقول دخلت الى البيت ، ولهذا «اختلف العلماء فيه : هل هو متعد أم لازم » [شرح المفصل ج ٧ ص ٦٣] . وإني لا أرى مبرراً لهذا الاختلاف ، ولا الى القول بأن الفعل قـد يتعدى بنفسه تارة وقد يتعدى بحرف الجر تارة أخرى، فهو متعد اذا تجاوز فاعله فنصب مفعولاً وإلا فهو لازم . . . وعلى أساس اختلاف العلماء في الفعل (دخل) يجب أن يختلفوا أيضاً في الأفعال التي تنصب مفعولين عندما تتعدى الى الثاني بحرف جر تارة وبغيره تارة أخرى . نعم يجب أن يختلفوا فيها ، هل هي متعدية الى مفعولين أم الى مفعول واحد . وهنا أيضاً لا أرى مبرراً لهذا الاختلاف ، فهي ، إن تعدت الى المفعول الثاني بحرف جر ، كانت متعدية =

معنى ما يكتب وما يقرأ ، وكان القارىء أو السامع مدركاً أيضاً ما يقرأ وما يسمع . ولأن عدم البحث عن المفعول الثاني في هذه الأحوال يشبه إهمالنا البحث عن (المفعول لأجله) في مثل قولنا: ذلّ فلان بالضرب[1] ، وفي مثل قولنا : قمت لاحترام الزائر ، وهو يشبه كذلك إهمالنا البحث عن المفعول به في قولنا : شكرت لأخي ، ونصحت لخالد ، وقصدت لعلي أو إليه[2] ، ورغبت في الخير ، وأعرضت عن الشر ، وتمسكت بالآداب ، وسلمت الكتاب

=لواحد ، وإلا فهي متعدية الى مفعولين (مع التمسك بما ورد في مقترحنا).

ذكرت هذه الحاشية الطويلة لكي أبين أننا اذا أردنا أن نفلسف النحو ، يجب علينا أن نفلسفه على أساس الغاية منه ، وهي تسهيله للدارسين، وجعلهم يحركون أواخر المفردات التحريك الصحيح ، فاذا قال قائل : منعته من الصياح ، وضبط أواخر الكلمات ضبطاً صحيحاً ، فقد نال بغيته من النحو ، ولا يضيره بعد ذلك ألا يعرف أن (من الصياح) هي مفعول ثان. أما المتخصصون فلهم أن يتعمقوا فيه ما شاء لهم التعمق ، لأن المفروض في المتخصص أن يدرس حتى ما كان أثرياً من فرع اختصاصه .

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٨١

(٢) المصدر السابق ص ٣٨٢

الى صاحبه[1] .

يضاف الى ما تقدم أن هذه الأفعال لا يسهل حصرها وإن حاول النحاة ذلك . فمن الأفعال التي لم ينص عليها مع هذه الأفعال: سقى ، زرع ، رزق ، حبا ، سلب ، هدى ، نقد ، زاد ، فرش ، نحل ، ملأ ، غصب ، جزى ، وصل ، أتى ، صلّى ، شحن ، باع ، حرم ، سرق ، نفح ، شكا ، كتم ، وعد ، نفح ، غمط ، وق ، وفى ، خفر ، علف ، لات ، بخس ، ضام ، حشا[2] ، كما أن للتعدية سبعة أسباب[3] كل واحد منها يجعل الفعل المتعدي لواحد متعدياً الى

---

(١) كل من : أخي ، خالد ، علي ، الماء ، الخير ، الشر ، الآداب ، صاحبه ، هو مفعول به غير صريح ، فهو مجرور لفظاً منصوب تقديراً ، ولكننا عملياً لا نهتم بأكثر من كونه اسماً قد سبقه حرف جر .

(٢) هذا ما يحضرنا من هذه الأفعال . ولعل البحث يكشف لنا عن أفعال أخرى ، واذا تذكرنا أن هذه الأفعال (ثلاثية فقط) اتضحت لدينا كثرة الأفعال التي تشابهها في الاحتياج الى مفعولين . ونود أن نشير الى أن جلة من المراجع ترى المفعول الثاني ، لقسم هذه الأفعال ، تمييزاً ، وهو ما نذهب اليه .

(٣) شرح الأشموني ج ٢ ص ٢٨٥

اثنين . . . ، ولهذا فان عدّ الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، موضوعاً مستقلاً، وحمل الدارسين على حفظ قوائم بها وهي غير محدودة ، مما يجعل هـذا الموضوع عسيراً ضبطه . ولعل هذا هو الذي حدا الأشموني وابن يعيش على ألا يلتفتا الى هذه الأفعال، التفاتهما الى سائر الموضوعات .

* * *

ان التشابه تام بين خصائص التمييز وخصائص المفعول الثاني لهذه الأفعال :

فالتمييز عبارة عن تفسير لمبهم ، والمفعول الثاني لهذه الأفعال تفسير لمبهم أيضاً ، وهذا المبهم هو الفعل أو شبهه . فاذا قلت : أعطيت فلاناً وسكتّ ، كان الـكلام مبهماً ، إلا اذا قلت مثلاً : أعطيته قرشاً ، وهو يشبه الابهام في مثل قولنا : أنت أقلّ مني ، حيث لا يتم الـكلام إلا بتفسير المبهم في مثل قولنا : أنت أقل مني مالاً .

وهما[1] يتفقان أيضاً في أن هذا المبهم يحتمل عدة تفاسير

---

(١) التمييز والمفعول الثاني لهذه الأفعال .

ولكن المذكور يعين المقصود منها . فاذا قلت : أعطيت الفقير ، احتمل إعطاؤك إياه : ثوباً وفرساً وجائزة . . . ومثله التمييز ، فان قلت : أنت أقلّ مني ، احتملت القلّة : مالاً وعلماً وقوة .

قد يقال: ولكن الفعل (أخذ) مثلاً في قولنا: «أخذ فلان» يحتمل كذلك عدة احتمالات ، فيجب أن يعد المفعول به تمييزاً لأنه فسّر مبهماً وهو الفعل (أخذ) وجوابنا أن هذا الفعل متعد ولم يستوف مفعوله ولهذا فهو بعيد عن أن يدخل ضمن بحثنا هذا .

والمفعول الثاني لهذه الأفعال يجوز تقديمه . قال ابن يعيش: «وكل ما كان من ذلك فانه يجوز فيه التقديم والتأخير[1]» . وعلى هذا يجوز أن نقول : أعطيت زيداً درهماً ، وأعطيت درهماً زيداً ، ودرهماً أعطيت زيداً . وهو في هذا يشبه التمييز من حيث جواز التقديم . قال أحدهم :

ضيعت حزمي في إبعادها الأملا

وما ارعويت ، وشيباً رأسيَ اشتعلا

(١) إلا اذا حصل في التقديم لبس (شرح المفصل ج ٧ ص ٦٤)

حيث « جوّز الكسائي والمازني والمبرد والجرمي ، القياسَ عليه[1] » .

والتمييز قد يكون محوّلاً عن المفعول، نحو : وفجّرنا الأرْض عيوناً ، أي وفجرنا عيون الأرض ، ونحو : غرست الأرْض شجراً ، أي غرست شجرها . والتمييز في هذا ، لا يختلف عن المفعول الثاني لهذه الأفعال، تقول: أعطيت علياً كتابه، أي أعطيت كتاب علي إليه ، ومنحت الفائز جائزته ، أي منحت جائزة الفائز إليه .

وعامل النصب في تمييز الجملة هو العامل الذي تضمنته الجملة لا نفس الجملة وهذا رأي سيبويه والمبرد والمازني ومن وافقهم[2]

---

(١) شرح الأشموني ج ٣ ص ١٩٨ . وما بنا حاجة الى النظر في الاختلاف بين البصريين والكوفيين وما رآه ابن مالك ، إذ لا فائدة عملية من ذكره في هذا المقام ، ويمكن الرجوع اليه في حاشية ص ١٧٥ من ج ٣ من المصدر المذكور ، وكذلك رأى ابن هشام في ج ٢ من مغني اللبيب ص ٩٠ .

(٢) شرح الأشموني ج ٣ ص ١٤٤ .

فالفعل إذن أو شبهه هو عامل النصب في التمييز ، وبهذا يتفق مع عامل نصب المفعول الثاني لهذه الأفعال ، الذي هو الفعل أو شبهه أيضاً . في الجملة (أعطيت الفقير قرشاً) نقول إن الفعل (أعطى) هو عامل رفع الفاعل ، وهو عامل نصب المفعولين الأول والثاني. وفي الجملة (غرست الأرض شجراً) نقول إن الفعل (غرس) هو عامل رفع الفاعل ونصب المفعول به والتمييز . وهذا العامل يكون واضحاً عندما ندرك أن هذا التمييز محول عن المفعول ، أي أن الجملة : (غرست الأرض شجراً) أصلها : (غرست شجر الأرض) فيكون واضحاً أن الفعل هو عامل رفع الفاعل وعامل نصب المفعول الذي حوّل الى تمييز . فعامل النصب إذن في التمييز وفي المفعول الثاني لهذه الأفعال ، واحد .

والتمييز لا يكون إلا مفرداً ، فلا يكون جملة ولا شبه جملة، ومثله المفعول الثانى لهذه الأفعال .

والتمييز لا يتعدد ، ومثله المفعول الثاني لهذه الأفعال . واذا تعدد التمييز بالعطف فالمفعول الثانى مثله فى ذلك .

والتمييز جامد[1] ، ومثله المفعول الثاني لهذه الأفعال .

* * *

أما كون التمييز فضلة لا يتوقف عليها معنى الكلام ، فقد رأينا في بحث الحال ، أن وصف موضوع ما بأنه فضلة ، أمر يجب الابتعاد عنه إذا كان المعنى هو الأساس لما نبني من قواعد اللغة . وزيادةً في الايضاح نقول : اذا قلت : أنت أكثر مني ، وسكتّ ، كان الكلام ناقصاً ، ولا يتم إلا اذا قلت مثلاً : أنت أكثر مني مالاً . ونحن نستغرب أن يرى النحاة التمييز هنا محوّلاً عن فاعل أي أن أصل الجملة : (كثر مالك) ثم يكون هذا الفاعل فضلة لا يتوقف عليها معنى الكلام . ونقول مثل هذا عندما يكون التمييز محوّلاً عن مفعول ، لأن المفروض في المفعول أنه تتمة لا بدّ منها لفعل متعد .

وأما أن التمييز لا يرد الا نكرة ، فهو أمر لا نراه من

---

(١) ولكن الأشموني يقول : انا لا نسلم ما ادعوه من لزوم التميز الجمود ، بل قد يكون مشتقاً ، وممن نص على هذا ابن هشام » ج ٣ ص ١٤٦ .

الأهمية بحيث يجعله مستقلاً عن المفعول الثاني ، علاوة على أنه ورد معرفة في مثل: طبت النفسَ ، وإن كان النحاة يرون (أل) زائدة . وإذا كان النحاة ينصون على أن (شجراً) تمييز في قولنا: غرست الأرض شجراً وهي نكرة ، فهل تكون غير تمييز في قولنا : غرست الأرض شجر القطن ؟

ثم ان معمول الصفة المشبهة الذي نسميه منصوباً على شبه المفعولية ، دليل على أن التمييز يرد معرفة ، ولكن النحاة أرادوا ألا يخرجوا عما وضعوا من قواعد ، فعدوا هذه المعرفة منصوبة على شبه المفعولية ، لا على التمييز ، وهم بهذا يضيفون موضوعاً آخر الى المنصوبات وهو (شبه المفعول) .

* * *

ولئن كان من خصائص التمييز أن يصلح لمباشرة (مِن) إنه في الأحايين لا يصلح لها ، كأن يكون محولاً عن فاعل، نحو : طاب زيد نفساً ، وكأن يكون تمييزاً لعدد، نحو: عندي عشرون عبداً[1] ، ونحو : أنت أعلى منزلاً . وكذلك التمييز المحوّل عن

---

(١) شرح الاشموني ج ٣ ص ١٤٨ « وإذا قلت : عندي عشرون =

المفعول ، نحو : غرست الأرض شجراً ، وفجرنا الأرض عيوناً ، وما أحسن زيداً أدباً ، فانه يمتنع فيه الجر بمن[1] » . اذن فالمفعول الثاني الذي هو لا يصلح لمباشرة (مِن) لا يختلف عن هذه الأنواع من التمييز التي لا تصلح لمباشرتها أيضاً .

ومهما يكن من تباين بين أن يعد المفعول الثاني لهذه الأفعال تمييزاً أو مفعولاً ثانياً ؛ فان هذا التباين لا يزيد على اختلاف النحاة في عدّ بعضهم كلاً من : (فارساً) و (كافلاً) و (عالماً) و (جارة) حالاً في : لله درّه فارساً ، وحسبك به كافلاً ، وكفى بالله عالماً ، ويا جارتا ما أنت جارة ، وفي عدّ بعضهم الآخر كلاً منها تمييزاً . .

نموذج اعرابي

(منحت الفقير درهماً :

منحت الفقير : فعل وفاعل ، ومفعول به

درهماً : تمييز

= من العبيد ، لا يكون ذلك من جر التمييز بمن ، بل هو تركيب آخر ، لأن تمييز العدد شرطه الافراد ، وأيضاً فهو معرف » المصدر نفسه ص ١٥٩

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ١٤٨

المقترح الرابع

أرى أن تحذف من مناهج التدريس موضوعات: المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، وأن تجمع كلها في موضوع واحد هو: وصف الفعل.

كان النحاة حاذقين في تسمية أكثر موضوعات النحو ، فاذا قلنا : فاعل ، أو نائب فاعل ، أو مفعول لأجله ، أو مفعول معه ، استطعنا إدراك الصلة بين كل اسم من هذه الأسماء ومسمّاه . أما في المفعول المطلق فلا نستطيع أن ندرك هذه الصلة . ومهما حاول النحاة تفسير هذا الاسم فانني أراه مقحماً ، فهم يدّعون أنه إنما سمي بذلك « لأن حمل المفعول عليه لا يحوج الى صلة ؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقةً ، بخلاف سائر المفعولات فانها ليست بمفعول الفاعل ، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه ، فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الى التقيد بحرف الجر ، بخلافه[1] » . وأنا أحسّ في تعليل تسميته الكثير من التكلف ، وأعتقد أن النحاة بعد أن اصطلحوا على تسمية المفاعيل ، رأوا أن يسموا هذا المفعول بالمفعول المطلق ، ثم صاروا يفلسفون هذه التسمية كما شاءت لهم حججهم النحوية .

ونحن نعتقد ، إذا أردنا تسميته بـ (وصف الفعل) ، أن هذه

---

(١) شرح الأشموني ج ٢ ص ٣٤٠

التسمية أقرب الى حقيقته ، فهو يصف الفعل مبيناً: نوعه، أو عدده أو توكيده . كما أن من النحاة من سماه بالمصدر . قال الأشموني في بحثه عن المفعول له : « فلو كان من لفظ الفعل كجيل مجيلا ، كان انتصابه على المصدرية[1] » . يريد بهذا أن يقول : كان انتصابه على أنه مفعول مطلق . وقد اتفق ابن يعيش والأشموني في هذه التسمية . قال ابن يعيش : « قد تقدم أن المصدر أحد المفعولات ...[2] » ويريد بالمصدر المفعول المطلق . والصنهاجي يصنف المنصوبات بهذه العناوين : باب المفعول به ، باب المصدر، .... وهو يريد بالمصدر ما نسميه بالمفعول المطلق[3] . ثم يقسمه الى لفظي ومعنوي . وجاء في (الدرة اليتيمة في علم النحو) :

والنصب في الأسماء للمفعول بهْ

كاستبق الخير وذا العلم اقتفهِ

ومصدرٍ ونائب وإن حذفْ

عامله ، كسرتُ سير المعترف

---

(١) شرح الأشموني ج ٢ ص ٣٧٧

(٢) شرح المفصل ج ٦ ص ١١٩

(٣) متن الاجرومية ص ١٠

أما سيبويه «فيسميه الحدث والحدثان، وربما سماه الفعل[1]».

فاختلاف النحاة في تسميته مما يشجعنا على إطلاق اسم جديد عليه من جهة، ويؤيد وجهة نظرنا في أن سبب هذا الاختلاف هو ضعف العلاقة بين اسمه ومدلوله من جهة أخرى. ولا شك في أن التسمية المنتزعة من مدلول الموضوع مما يعين كثيراً في فهمه. وقد كان بامكاننا أن نختار إحدى هذه التسميات المارة الذكر، ولكن عدم وضوح العلاقة بينها وبين المسمى، جعلنا نعرض عنها، ولهذا اخترنا له هذه التسمية وهي (وصف الفعل) لأنها أقرب الى مدلوله، ولأننا نبغي أن نلم تحت هذه التسمية ثلاثة موضوعات متماثلة في مدلولها وهي: المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله.

* * *

إن هذه المفاعيل الثلاثة منصوبة كلها، ولهذا فاننا لا نمس أصول اللغة في جمعها تحت اسم واحد.

وهذه المفاعيل الثلاثة جميعها تشترك في كونها تصف الفعل

---

(١) الزمخشري فى مفصله (شرح ابن يعيش ج ٦ ص ١٠٩ ـ ١١٠)

مبينة : زمانه أو مكانه أو سببه أو عدده أو نوعه أو توكيده .

وهاتان الخصيصتان اللتان تشترك فيهما هذه المفاعيل الثلاثة كافية في أن نعدها موضوعاً واحداً ، ولا يفرق بينها كون أحدها يبين علة وقوع الفعل ، وثانيها يبين زمانه أو مكانه ، وثالثها يبين توكيده أو نوعه أو عدده . أجل ! لا يفرق بينها ذلك إلا اذا فرّقنا بين المفعول المطلق المذكور تأكيداً لفعله مثلاً عن المفعول المطلق المذكور لبيان عدده ، وعن المذكور لبيان نوعه .

* * *

وقبل أن نتحدث عن سائر الخصائص التي تشترك بها هذه المفعولات الثلاثة ، نودّ أن نوضح بالأمثلة أنها كلها شيء واحد . تقول :

أحبه كل الحب .

ضربته سوطاً .

أحبه هذا الحب .

هذه المفاعيل المطلقة النائبة عن المصدر ، في هذه الجمل ، يمكن تأويلها كما يأتي :

أحبه حباً كلياً .

ضربته ضرباً قدرة سوط .

أحبه حباً مقداره هذا .

ولو أننا التفتنا الى الأمثلة الآتية للمفعول فيه والمفعول لأجله وأوّلناها تأويل الأسماء النائبة عن المصدر ، لاتضح لنا أن تعدد هذه الموضوعات ضرب من التطويل . تقول :

سرت يوماً .

سرت فرسخاً .

نهضت احتراماً للقادم .

وبالامكان تأويلها كما يأتي :

سرت سيراً قدره يوم .

سرت سيراً قدره فرسخ .

نهضت نهوضاً سببه احترام القادم .

* * *

لننتقل الى الخصائص الأخرى التي تشترك بها هذه المفاعيل الثلاثة :

فعامل نصبها كلها هو الفعل أو شبهه . وهذا العامل قد يحذف فيها كلها . تقول :

يوم الجمعة ... لمن سألك : متى قدمت ؟

وفرسخين ... لمن سألك : كم سرت ؟

وإجلالاً للملك ... لمن سألك : لم قمت ؟

وضرباً مبرّحاً ... لمن سألك : كيف ضربته ؟

ومشي المختال ... لمن سألك : كيف مشى فلان ؟

والمفعول لأجله مصدر ، ومثله المفعول المطلق .

أما المفعول فيه ، فقد أوضحنا بالأمثلة ، أنه يمكن بالتأويل أن يعدّ مفعولاً مطلقاً بالنيابة ، كما تنوب عن المصدر أشياء كثيرة ليست مصادر[1] . على أن المفعول فيه يكون مصدراً أيضاً في أحوال كثيرة ، قال الأشموني : « الظرف قد يأتي مصدراً ، نحو : جلست قرب زيد ، وذلك في ظروف الزمان قياسي ، نحو : كان ذلك خفوقَ النجم ، وطلوع الشمس ، وانتظرته نحر جزور ،

---

(١) ينوب عن المفعول المطلق ستة عشر شيئاً (شرح الأشموني ج ٢ ص ٣٤٦) وزادها بعضهم فقال : هي سبعة عشر .

وحلب ناقة . والأصل : مكان قرب زيد ، ووقت خفوق النجم ، ووقت طلوع الشمس ، ومقدار نحر جزور ، ومقدار حلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[1] » .

وهاك ما يتحدث به الأشموني لتحس الشبه التام بين المفعول فيه والمفعول المطلق . قال[2] : « ومما ينوب عن الظرف أيضاً : صفته ، وعدده ، وكليته أو جزئيته ، نحو جلست طويلاً من الدهر شرقي مكان ، وسرت[3] عشرين يوماً ثلاثين بريداً ، ومشيت جميع اليوم جميع البريد ، أو كل اليوم كل البريد ، أو نصف اليوم نصف البريد ، أو بعض اليوم بعض البريد » .

وبعد ، فالمفاعيل الثلاثة هذه ترد نكرة ومعرفة ، تقول : مشيت مشياً وئيداً ، وهربت خوفاً من البطش ، وانتظرتك

---

(١) شرح الأشموني ج ٢ ص ٣٩٤

(٢) المرجع السابق

(٣) جاء في مختار الصحاح مادة (سير) سار : من باب باع .. يتعدى ويلزم . وجاء في فاكهة البستان في المادة نفسها : سار ... يتعدى ولا يتعدى ، سار السنة (بنصب السنة) : سلكها . قال أبو كبير الهذلي :

فلا تجزعن من سنة أنت سرتها   فأول راضي سنة من يسيرها

وقتاً طويلاً ، كما تقول : مشيت مشي الأمير ، وهربوا خوف البطش [1] ، وانتظرتك وقت الأصيل .

* * *

إننا اذا لممنا شعث هذه الموضوعات الثلاثة في موضوع واحد ، فسيتخلص الدارسون من كثير من العراقيل التي تعترض سبيل دراستهم هذه الموضوعات ؛ فمما يتخلصون منه ، حفظ قائمة بستة عشر أو سبعة عشر شيئاً ينوب عن المصدر في المفعول المطلق ، تلك الأشياء التي يراها البعض مفاعيل مطلقة نائبة عن المصدر ويراها الآخرون نائبة عن المفعول المطلق . وسيتخلصون من تقسيم الظرف الى متصرف وغير متصرف ، ومبهم ومختص ، ومن الظرف المصوغ من مادة الفعل ، وكذلك من الأشياء التي تنوب عن الظرف .

ونود أن نختم هذا الفصل بوقفة قليلة عند تقسيم النحاة الظرف الى مبهم ومختص أولاً ، وعند موضوع الظرف المصوغ من مادة الفعل ثانياً .

---

(١) أما عد (أل) زائدة ، والاضافة غير محضة ، فلم يقل به غير الرياشي والجرمي (شرح الأشموني ج ٢ ص ٣٨٩) .

يقول النحاة : ان ظرف المكان لا ينصب على الظرفية إلا اذا كان مبهماً غير مختص - والمختص عندهم « ماله صورة وحدود محصورة - كأسماء الجهات وما أشبهها في الشياع . أما المختص فيجر بحرف الجر . ثم رأوا أسماء المقادير منصوبة فعدوها مبهمة مع أنها مختصة على حسب تعريفهم للظروف المختصة . فاذا قلت : سرت فرسخاً ، فان الفرسخ مختص - على حسب تعريفهم - لأن له صورة وحدوداً محصورة ، ولكن النحاة رأوه يخرج عن القواعد التي وضعوها فعدوه مبهماً لا ينطبق عليه تعريفهم للظرف المختص . ثم ان الظرف المكاني المختص يكون مجروراً بحرف الجر ، وبهذا يستطيع الدارسون تحريك آخره تحريكاً صحيحاً ، وهو المطلوب منهم .

وفي ظرف المكان المصوغ من مادة الفعل ، تشويش لأفكار الدارسين ، فلو نظرنا في قولنا : رميت مرمى زيد ، ما وجدنا في لفظة (مرمى) معنى للظرفية ، علاوة على أن هذا الموضوع يربك الدارسين فيخلطون بين ما فيه معنى الظرفية وما ليس فيه من معناها شيء نحو : أكلت مأكل زيد ، وشربت مشربه .

نماذج اعرابية

(١) أحسنت اليه احسانا :

أحسنت : فعل وفاعله

اليه : جار ومجرور متعلقان بالفعل (أحسن)

إحساناً : وصف للفعل ، وقد ذكر تأكيداً له

(٢) دقت الساعة دقتين :

دقت : فعل ماض ، وتاء التأنيث الساكنة

الساعة : فاعل

دقتين : وصف للفعل ، وقد ذكر لبيان عدده

(٣) سار القطار سيراً بطيئاً :

سار : فعل ماض

القطار : فاعل

سيراً : وصف للفعل ، وقد ذكر لبيان نوعه

بطيئاً : صفة لـ (سيراً)

(٤) أخذناه أخذ عزيز :

أخذناه : فعل وفاعل ومفعول به

أخذ : وصف للفعل ، وقد ذكر لبيان نوعه

عزيز : مضاف إليه

(٥) انتظرتك ساعةً :

انتظرتك : فعل وفاعل ومفعول به

ساعةً : وصف للفعل ، وقد ذكر لبيان مدته

(٦) وقفت أمام الحديقة :

وقفت : فعل وفاعل

أمام : وصف للفعل ، وقد ذكر لبيان مكانه

الحديقة : مضاف إليه

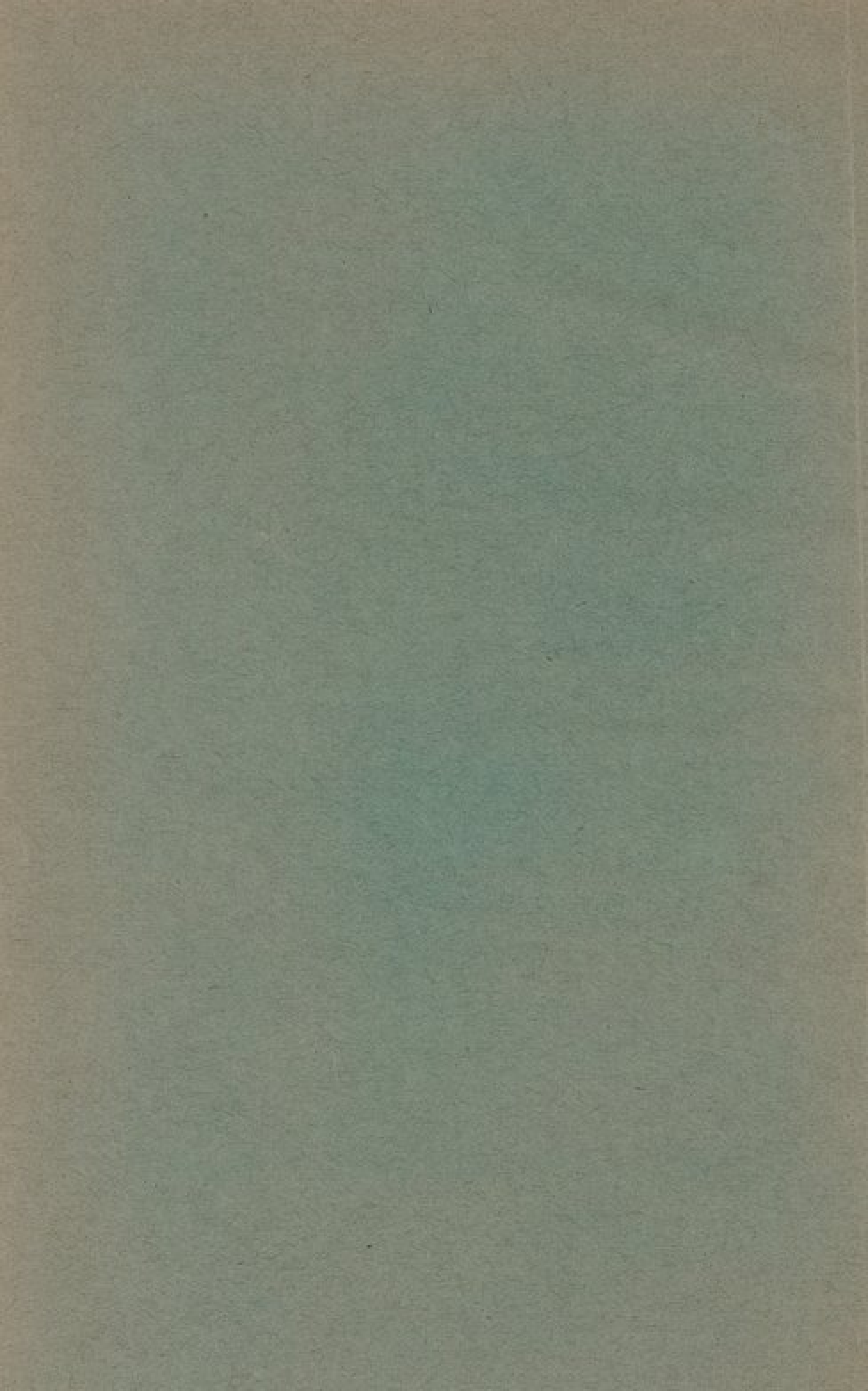
(٧) نهضت اجلالاً للضيف :

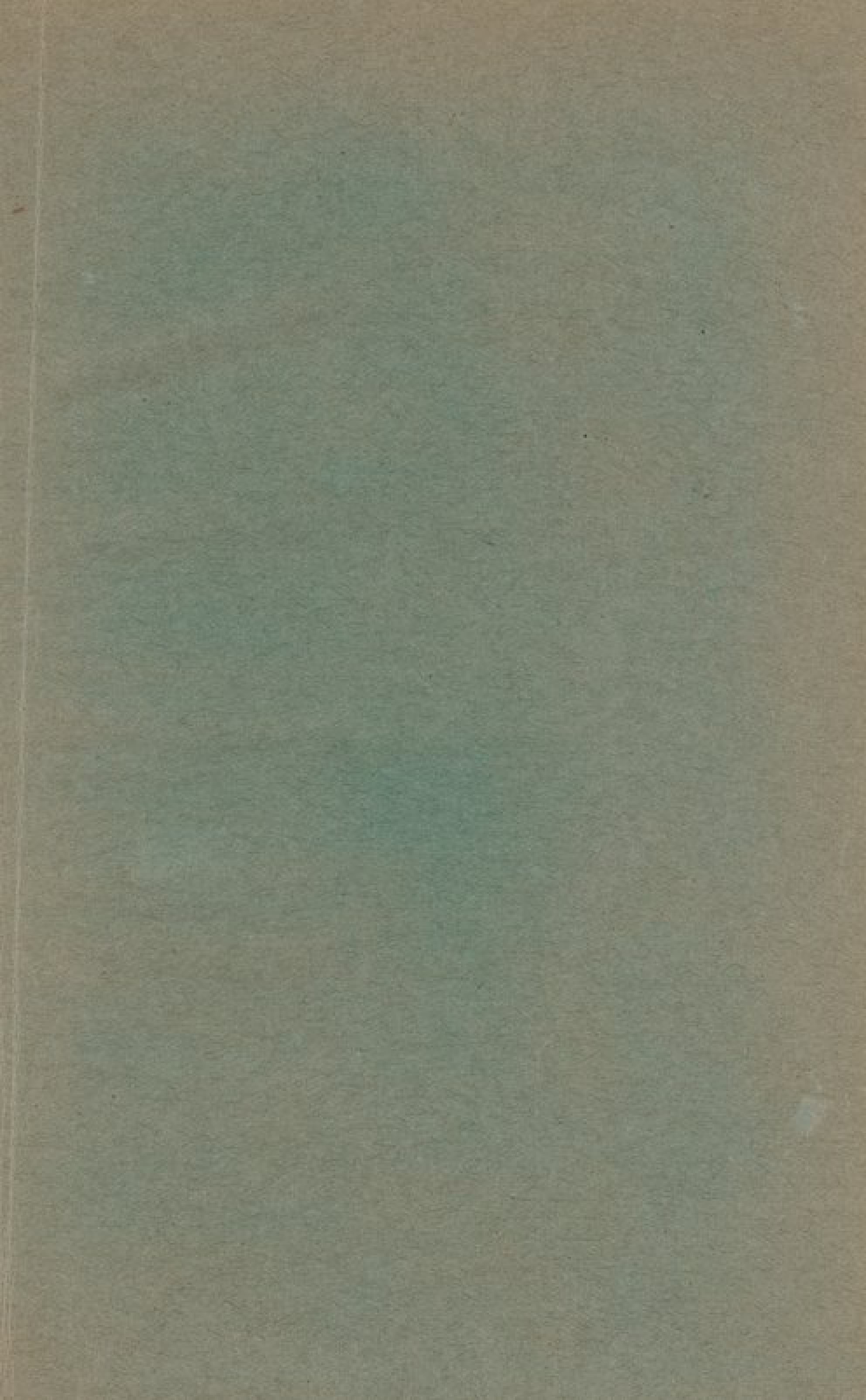
نهضت : فعل وفاعل

إجلالاً : وصف للفعل ، وقد ذكر لبيان سببه

للضيف : جار ومجرور متعلقان بوصف الفعل

ورد في ص ٧ س ١٤ : عند كل ، والصواب : عند . وفي ص ١٤ س ١ : (أخاً لك) ، والصواب : (أخاك) . وفي ص ٢٦ س ١٠ : قصر المسند على المسند اليه ، والصواب : قصر المسند اليه على المسند . وفي ص ٣٨ س ٩ : فعناه ، والصواب : معناه .






AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866
الجامعة الاميركية في بيروت